متطلبات خصخصة التعليم الجامعي بمصر في ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة

إعداد

أ.م.د/ محمد إبراهيم طه محمد خليل
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية ـ جامعة طنطا

أ.م.د/ نسرين محمد فوزي الباسل
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية النوعية ـ جامعة دمياط

أ.م.د/ محمد حسن أحمد جمعة
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية ـ جامعة دمياط

متطلبات خصخصة التعليم الجامعي بمصر في ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة

مقدمة

تؤمن كافة دول العالم بأن التعليم هو صمام أمن الأمم، والداعم الأول لاستقرارها ورقيها، ولذا تسعى كلها سعياً حثيثاً نحو إصلاح أنظمتها التعليمية, لمواكبة المستجدات المتلاحقة محلياً وإقليمياً وعالمياً.

ومع تنامي الإقبال على التعليم الجامعي، زاد الضغط الرهيب على مؤسسات التعليم الجامعي الحكومي مما أخل بقدرة عديد من الدول على الوفاء باحتياجات الطلاب العادلة في تعليم جامعي راق ومتكافئ للجميع على حد سواء، فزاد التوجه نحو السماح للجامعات الخاصة بأن تتواجد على الساحة التعليمية، داعمة ومساندة للجامعات الحكومية، ومتناغمة مع التوجه المحموم المتمثل في الإقبال على التعليم الجامعي بما يضمن سيادة الدولة على نظامها التعليمى مع توفير فرص تعليمية عادلة ومتكافئة للجميع.

ومع ازدهار التوجه عالمياً نحو خصخصة التعليم الجامعي خصوصاً في العقد الأخير من القرن الماضي، بدأت مصر تضع قدميها على أول طريق الخصخصة استجابة لهذا التوجه العالمي المتسارع، فوضعت مصر اللوائح وسنت القوانين المنظمة لهذا التوجه الحديث والذي اصطدم بآراء رافضة لوجوده لاعتبارات متنوعة، وساندته آراء أخرى لها مبرراتها، وبين هؤلاء وأولئك أصبحت مصر مطالبة بإعادة صياغة الواقع التعليمي الخاص وفقاً للتوجهات الجديدة في مجال خصخصة التعليم الجامعي.

تلك الرؤى الجديدة في مجال خصخصة التعليم الجامعي تتواكب مع متغيرات محلية وعالمية معاصرة أهمها ثورة المعلومات، وزيادة الطلب المجتمعي على التعليم الجامعي، وظهور علم اقتصاديات التربية الداعم للاستثمار في رأس المال البشري، والذي يعد استثماراً معمراً، كتوجه حضاري حديث للتعليم الجامعي.(١)

والتوجه نحو التعليم الجامعي الخاص كما أشار (**كليس ٢٠١٥**) هو توجه معاصر نحو استحداث وظائف تحتاج للمهارة, وتوفير التعليم لأصحاب العمل, ودعم طاقات الطلاب واستثمار هذه الطاقات استثماراً صحيحاً.(٢)

كما أن التوجه نحو التعليم الخاص يرسخ القناعة بضرورة فك الاشتباك وإزالة سوء الظن تجاه هذا النوع من التعليم مقارنة بالتعليم الحكومي العام، وتدعيم أواصر التعاون المثمر بينهما بما يعود في النهاية على المجتمع بالنفع العام(٣).

وتوجه مصر نحو التعليم الجامعي الخاص تضاعف خلال العقدين الأخيرين, إذ تبنت الدولة سياسة ليبرالية في وضع التشريعات الملائمة لزيادة الاستثمار في التعليم الجامعي الخاص في مصر, كما وضح التوسع في إدخال جامعات أجنبية إلي مصر, ونتج عن ذلك زيادة في التنوع في التعليم العالي بوضع برامج جديدة تواكب متطلبات المعرفة التقنية والعلمية, وقد بلغ إجمالي الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي الخاص في مصر نحو ٢٠% من إجمالي المقيدين بالتعليم العالي المصري, وتتمتع

مؤسسات التعليم العالي الخاص بإعفاء ضريبي, ويعتمد العمل بها علي الرسوم الدراسية التي يتحملها الطلاب[٤], ولذا نحن في حاجة إلي موائمة بين التعليم الجامعي العام والخاص في مصر.

تلك المواءمة تتطابق مع رؤية المؤسسات والمجالس المسئولة عن رسم سياسات التعليم في مصر والتي تؤمن بأن التعليم العالي والجامعي يمثل الرصيد الاستراتيجي لمصر الذي يتحقق عن طريق الوفاء بإحتياجات التنمية المستقبلية.

تلك المواءمة التي يجب أن تساند وتساعد وتشكل مجتمعاً تعليمياً جديداً يسمى مجتمع المعرفة، وهو مجتمع عصري أهم ما يميزه العلم، وسبيل هذا التميز شراكة هادفة وتآلف متناغم بين قطاعي التعليم العام والخاص.

شراكة تصنع لنا في المستقبل ما يسمى منظمات علمية وطنية تمكن علمائها واقتصاداتها من الاندماج العضوي في النظام العالمي، اندماج يؤمن بالشراكة بين الخاص والعام، والمحلي والعالمي لبناء مجتمع معرفي جديد ينبض بالحياة.

مجتمع جديد يؤمن بالعدالة وتكافؤ الفرص ومواجهة التحديات المتلاحقة التي تواجه دول العالم أجمع, هذه التحديات التي يجب أن تلزم العالم بأن يقف صفاً واحداً لمواجهتها عبر أنظمة قوية للتعليم يتناغم فيها العام والخاص لبناء هوية الوطن الواحد[٥].

تكافؤ الفرص فى رأى البحث أن تساعد الحكومة كل فرد من أفراد المجتمع تنطبق عليه معايير وشروط القبول في أن يلتحق بأي نوع من أنواع التعليم الحكومي العام من المرحلة الابتدائية حتي الجامعة.

وهنا السؤال المهم جداً هل الدولة قادرة علي الوفاء بهذا الإلتزام؟ وهل مؤسسات التعليم قادرة علي استيعاب كل الطلاب داخل مؤسسات التعليم الحكومية؟ بالطبع لا, وهنا برزت الحاجة إلي التعليم الخاص كشريك رئيس في تحمل المسئولية عبر تناغم مع الدولة.

مشكلة البحث

غدا التعليم الخاص في مصر واقعاً لا يمكن إنكاره بأي حال من الأحوال بداية من رياض الأطفال الخاصة وحتى الجامعات الخاصة على تنوعاتها.

ومع هذا التنوع إلا أن هناك اشكاليات كبيرة على مستوى العلاقات بين التعليم العام والخاص في مصرن هذه الإشكاليات أطلقت بظلال قاتمة على واقع التعليم في مصر وخلق نوعاً من التباين الشرس بين هذين النوعين من التعليم وهما العام والخاص.

ولذلك سعت مصر إلى تطبيق سياسة الخصخصة في مناشط كثيرة رغبة منها في مواجهة مشكلة نقص الموارد المالية، بالإضافة إلى التخلص من المشروعات التعليمية الخاسرة وعجز الدولة عن تلبية احتياجات التعليم خاصة مع الزيادة السكانية الرهيبة ومن ثم كان التفكير في الاستعانة جهود التعلم الخاص أمراً مهماً للغاية.

ولذلك اتجهت وزارة التعليم العالي منذ مطلع الألفية الجديدة إلى تشجيع مشاركة القطاع الخاص في التعليم العالي من خلال دعم إنشاء الجامعات الخاصة والمعاهد الخاصة لاستيعاب الزيادة الرهيبة في أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوي.

ولكن تكمن المشكلة في كيف يمكن أن تحقق التوازن بين قطاعي التعليم في مصر ومن ثم كان واجباً أن نستعرض مجموعة من الدراسات السابقة قبل تحديد مشكلة البحث، ومن هذه الدراسات دراسة "**مصطفى ٢٠٠٠**"[٦]، والتي تناولت دراسة تحليلية للقوى الثقافية الموجهة لإنشاء الجامعات الخاصة في مصر، وتناولت واقع الجامعات الخاصة والسياقات الثقافية لإنشائها في مصر وسبل وجودها، وجاءت دراسة "**حافظ ٢٠٠٢**"[٧] متناولة تفعيل دور القطاع في التعليم الجامعي، تصور مقترح، وتناولت سبل تعزيز المساهمات التي من الممكن أن يقوم بها القطاع الخاص في خدمة التعليم الجامعي المصري بالتعاون مع الدولة.

ودعمت تلك الدراسة دراسة "**رضوان ٢٠٠٧**"[٨]، والتي تناولت التعليم العالي الخاص في مصر دراسة تقييمة وتناولت تحليلاً نقدياً لواقع التعلم الخاص في مصر وسبل تحقيق التوازن بين التعليم الجامعي العام والخاص في مصر وصولاً إلى بناء صنع مشتركة لتحقيق التواصل بينهما.

وجاءت دراسة "**رجب، ٢٠٠٨**"[٩] متناولة العلاقة بين الإصلاح المجتمعي وخصخصة التعليم الجامعي في مصر ووضحت الدراسة كيف يمكن أن يكون اتلعليم الخاص في مصر داعماً للإصلاح من خلال أطر تعاون وثيقة مع ادلولة ومؤسساتها الجامعية الحكومية.

كما تناولت دراسة "Lumsden, 2002"[١٠]، تدعيم التعليم العالي الخاص في تايوان موضحة كيف يمكن أن يوظف التعليم العالي الخاص كمدهخل لتجويد الخدمات التعليمية التي تقدمها الجامعات لطلابها ومراعاة التوافق مع متطلبات سوق العمل وتلبية الاحتياجات المجتمعية الشديدة على التعليم العالي.

ودعماً للدراسات العربية جاءت دراسة "Van Fleet, 2012"[١١]، متناولة سياسة التعليم الخاص للفقراء والأغنياء في الصين وكيف يمكن توظيف التعليم الخاص للقضاء على فجوات العدالة بين هذين النوعين من التعليم.

واعتماداً على ما سبق فإن الدراسة الحالية تسعى هي الأخرى لبناء تصور مقترح لخصخصة التعليم الجامعي في مصر اعتماداً على نتائج الجهد السابقة واستشرافاً للمستقبل المنشود ولذلك يمكن إجمال التساؤل الرئيسي للدراسة في:

ما متطلبات خصخصة التعليم الجامعي بمصر في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة؟

وتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية هي:

١- ما الأطر النظرية لمتطلبات خصخصة التعليم الجامعي في مصر؟

٢- ما واقع التعليم الجامعي الخاص بمصر؟

٣- ما أبرز الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال خصخصة التعليم الجامعي؟

٤- ما أبرز الصيغ املعاصرة في مجال التعليم الجامعي الخاص؟

٥ ما التصور المقترح لخصخصة التعليم الجامعي في مصر في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة؟

أهداف البحث: تتمثل أهداف البحث في:

١- تعرف الأطر النظرية والمفاهيمية لمتطلبات خصخصة التعليم الجامعي في مصر.

٢- تعرف واقع التعليم الجامعي الخاص في مصر من حيث اتلكوين والتنظيم المؤسسي.

٣- تعرف أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال خصخصة التعليم الجامعي.

٥- تقديم تصور مقترح لخصخصة التعليم الجامعي الخاص في مصر في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في كونه يقدم تحليلاً لواقع التعليم الخاص في مصر، وأهم التحديات التي تواجهه والعلاقة بينه وبين التعليم الحكومي في مصر ومتطلبات خصخصة التعليم الجامعي في مصر في ضوء بعض الرؤى العالمية المعاصرة.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي الذي يسير أغوار المشكلة ويحلل جوانبها وصولاً إلى رؤى مستقبلية تمكن من التعاطي الجيد معها لتحقيق الغايات المنشودة(١٢).

مصطلحات البحث:

١- الخصخصة "Privatization"

وتعرف بأنها" زيادة مشاركة القطاع الخاص في ملكيته الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تملكها(١٣).

٢- خصخصة التعليم العالي The privatization of higher education:

ويقصد بها: قيام القطاع الرأسمالي الخاص (الأهلي) بتمويل وإدارة مؤسسات التعليم العالي، مستثمراً رأس ماله الخاص في مثل هذه المشاريع التعليمية والبحثية، ومستهدفاً تحقيق ربح مادي من خلال نوعية تعليمية مطلوبة، وإجراء بحوث تتطلبها المؤسسات الإنتاجية والاجتماعية المختلفة وذلك وفقاً للقوانين واللوائح المنظمة لذلك"(١٤).

ويتبنى البحث المفهوم التالي لمتطلبات خصخصة التعليم الخاصة بمصر بأنها:

"عملية منظمة يمكن من خلالها دعم التواصل بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص فيما يتعلق بالتعليم الجامعي تحقيق جودة تعليمية جامعية تواكب المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية المتلاحقة وفي إطار هادف من الشراكة المقننة بينهما..".

حدود البحث:

الحد الموضوعي: يتمثل في إبراز أهم المتطلبات اللازمة لخصخصة التعليم الجامعي الخاص في مصر في ضوء الرؤى العالمية والتجارب العالمية المعاصرة بما يحقق تشاركاً فعالاً بين الدولة والقطاع الخاص في هذا الصدد.

الحد البشري: وتمثل في الاعتماد على دراسة استطلاعية قام بها الباحثان من خلال استطلاع آراء مجموعة من الخبراء في العمل الجامعي الحكومي والخاص لإقرار أهم املتطلبات التي من خلالها يمكن تحقيق هدف هذا البحث.

الحد الجغرافي: تتناول الدراسة واقع التعليم الخاص ل= بجمهورية مصر العربية وأسس دعم هذا النوع إضافة إلى بعض الرؤى العالمية.

الحد الزمني: ويتمثل في زمن إجراء الدراسة وهو عام ٢٠١٧.

بنية البحث:

يتكون البحث من قسمين على النحو التالي:

١- القسم الأول: الإطار النظرى ويشمل:

أولاً: خصخصة التعليم الجامعي في مصر "الأسس النظرية والواقع والمتطلبات".

ثانياً: الجامعات الخاصة فى مصر إطار تحليلى.

ثالثاً: اتجاهات معاصرة في مجال خصخصة التعليم الجامعي.

٢- القسم الثانى: الإطار الميدانى ويشمل:

أولاً: الدراسة الميدانية وإجراءاتها.

ثانياً: الرؤية المقترحة لخصخصة التعليم الجامعي في مصر في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة.

القسم الأول: الإطار النظرى

أولاً: خصخصة التعليم الجامعي في مصر "الأسس النظرية - الواقع - المتطلبات"

بدأت عديد من دول العالم تتجه نحو سياسة خصخصة التعليم الجامعي اتجاهاً قائماً على أسس وقواعد ومدعماً بلوائح وقوانين تضمن للدولة سيادتها على نظامها الجامعي الداعم لهويتها والضامن لأمنها واستقرارها، والمساير في الوقت نفسه للتوجهات العالمية المنادية بالاستثمار التعليمي، والانفتاح على سياسات الخصخصة وتسويق المنتج التعليمي تسويقاً يتوافق مع معايير الجودة المنشودة من التعليم الجامعي الخاص.

وأشار (**كليس ٢٠١٤**) إلي أن هذا التوجه المتوازن يؤمن بأن عالم اليوم هو عالم الشراكة المكثفة بين الدولة والقطاع الخاص الراغب في الاستثمار التعليمي، فالقطاع الخاص يعد شريكاً أساسياً في التعليم الجامعي، إذ من المفترض أن تقوم سياسة الخصخصة بالمساعدة في سد الفجوة المتزايدة في التعليم، والناتجة عن سنوات من الهجوم الشرس على قطاع التعليم العام والإشراف الحكومي على الجامعات في كثير من البلدان[١٥].

١- قراءة في المفاهيم:

وفي تناول هذا المبحث للخصخصة يتم استعراض مجموعة من المفاهيم الخاصة بها في ميدان التعليم الجامعي وهي على النحو التالي:

١- الخصخصة Privatization:

وتناولها **البنك الدولي ١٩٩٧** بأنها: "زيادة مشاركة القطاع الخاص في ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تملكها".

وتناولتها (**Daniel, 2002**) بأنها: "الشراكة القائمة بين الدولة بمؤسساتها الحكومية، وتلك المؤسسات الأخرى الخاصة غير الحكومية فيما يتعلق بالاستثمار المتنوع وفق آليات وضوابط متفق عليها تتمكن تلك المؤسسات غير الحكومية بمقتضاها من أن تكون شريكاً فاعلاً في الإدارة والإشراف والمتابعة الفاعلة لما تم الاتفاق عليه سلفاً مع الدولة"(١٦).

ويعرفها البحث إجرائياً بأنها: "توجه عام نحو إتاحة الفرصة للمؤسسات الخاصة بأن تمارس أدواراً داعمة للدولة وسيادتها، مع حق الإدارة الذاتية والملكية الخاصة للمؤسسات في إطار ينظمه القانون بما يضمن للمؤسسات الخاصة توجهها نحو الربحية المشروطة ويضمن للدولة - في نفس الوقت سلطة المراقبة والمتابعة والمساءلة والمحاسبة لتلك المؤسسات".

٢- خصخصة التعليم العالي The privatization of Higher Education:

ويعرفها (**جوهر، ٢٠١٦**) بأنها: "قيام القطاع الرأسمالي (الخاص) بتمويل وإدارة مؤسسات التعليم الجامعي، مستثمراً رأس ماله الخاص في مشاريع تعليمية متنوعة، ومستهدفاً ربحاً وعائداً مالياً من خلال تقديم نوعية تعليمية مطلوبة، وإجراء بحوث ومشاريع تتطلبها المؤسسات الإنتاجية والخدمية في الدولة وذلك وفق القوانين واللوائح المنظمة لذلك والتي تضعها الحكومات المشجعة لبعض أنماط الخصخصة التي تتلائم مع ثقافتها.(١٧)

٣- التعليم الخاص Private Education:

ويعرفه (**فليه والزكي**) بأنه: "نوع من التعليم غير الحكومي الذي يمول كلياً أو جزئياً بواسطة هيئات أو أفراد، ويهدف الوصول إلى مجموعة من الأهداف أبرزها تحقيق ربح وعائد مالي وذلك وفق القوانين واللوائح المنظمة لذلك.(١٨)

٤- الجامعات الخاصة Private university:

تعرف بأنها: "مؤسسة تعليمية غير حكومية لا تقل الدراسة بها عن أربع سنوات، تنشأ وتمول برأس مال خاص، وتخضع لإشراف مالي وإداري أهلي سواء كان هذا الإشراف أشخاصاً أم مؤسسات يشكل بها مجلس الأمناء، وتسمح للطلاب الحاصلين على الثانوية العامة أو ما يعادلها بالالتحاق بها بمجموع أقل من الجامعات الحكومية نظير دفع مصروفات، وتمنح شهادات معادلة من المجلي الأعلى للجامعات، أو جارٍ معادلتها، وذلك حسب نص القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢م.

ومع استعراض بعض المفاهيم المتناولة للخصخصة يشير البحث إلى ما يلي من متطلبات لخصخصة التعليم الجامعي في مصر:

- تتفق المفاهيم السابقة في كون الاتجاه نحو الخصخصة هو اتجاه عالمي يمثل واقعاً ملموساً لا يمكن إنكاره.

- تتفق في أن أهم أهداف الخصخصة هو الربح المادي والاستثمار الأمثل للموارد التعليمية المتاحة بشكل يمكن الأفراد والمؤسسات من مشاركة الدولة في إدارة مؤسساتها التعليمية.
- لا تعني الخصخصة الخروج عن سيادة الدولة وسيادة قانونها ولوائحها المنظمة للتعليم بها, بل إن الخصخصة تسير في فلك التوجهات العامة للدولة وتتناغم معها في إطار تشاركي لتحقيق الأهداف العامة المرجوة من التعليم.

والبحث تبنى المفهوم التالي لخصخصة التعليم الجامعي وهو:

ذلك التوجه الذي يؤمن بمنح مؤسسات التعليم الجامعي الخاص صلاحيات متنوعة تمكنها من قبول الطلاب، والممارسة الأكاديمية الفعالة، والتواصل مع مؤسسات التعليم الجامعي العام، بما يحقق الغايات المنشودة من هذا التعاون على كافة الأصعدة، وصولاً إلى بناء نظام تعليمي راقٍ ينهض بالمجتمع.

وانطلاقاً من الإطار المفاهيمي ولتحديد أهم متطلبات خصخصة التعليم الجامعي في مصر قام الباحثان بإجراء دراسة استطلاعية لتحديد أهم متطلبات خصخصة التعليم الجامعي في مصر من خلال مجموعة من الأسئلة حول متطلبات الخصخصة للتعليم الجامعى فى مصر، ومع تحليل الآراء بين مؤيد ومعارض خلص البحث إلى الانفاق على المتطلبات التي يبرزها الشكل التالي(•):

شكل رقم (١) يبرز متطلبات خصخصة التعليم الجامعى فى مصر.

وهذا الشكل يبرز أهم متطلبات الخصخصة والتي تنطلق من خلال:

- القناعة بمبادىء الاستثمار التعليمى الفعال.
- الشراكة الهادفة مع الدولة.
- الاستقلالية الإدارية والتعليمية.
- التعاون المثمر مع الدولة فى اطار المشاركة لا القتال والعنف والارهاب.
- مواكبة الأطر العالمية للتعليم الجامعى وفق توجه محلى.

٢ـ اعتبارات عامة لخصخصة التعليم الجامعي:

البحث ينطلق من خلال مجموعة من الاعتبارات التي تدعم الاتجاهات الحديثة لخصخصة التعليم الجامعي وهي:

(•)الشكل من إعداد الباحثين اعتماداً على تحليل نتائج استطلاع للرأي حول تحديد أهم متطلبات خصخصة التعليم الجامعى فى مصر.

أولاً: مع تنامي الدعوات العالمية لتجويد التعليم الجامعي وربطه بالمجتمع وسوق العمل زادت الحاجة إلى التوسع فيه.
ثانياً: الاتجاه نحو خصخصة التعليم الجامعي هو اتجاه عالمي عصري ربحي يؤمن بأن الاستثمار الأمثل هو الاستثمار في رأس المال البشري.
ثالثاً: تنوع الرؤى المحلية والعالمية لخصخصة التعليم الجامعي توضح لنا حرص الأنظمة التعليمية على التوسع في هذا الاتجاه والشراكة الفعالة مع القطاع الخاص لاستثمار طاقات التعليم الجامعي عبر بروتكولات مميزة تدعم الشراكة الحقة لإقرار هذا الاتجاه العصري.
رابعاً: التطور المذهل لعلم اقتصاديات التربية، وتنوع الرؤى الاستثمارية، والأطروحات الرائعة التي تناولت أسس الاستثمار التعليمي وأسس تجويد التعليم من خلال خصخصته أو إعادة تأهيله ليكون أكثر عصرية عن ذي قبل.

٣- مبررات التوجه نحو خصخصة التعليم الجامعي.

يعتبر التعليم الجامعي الخاص من أكثر قطاعات التعليم العالي حيوية وازدهار إذ أصبح التوجه العالمي نحو خصخصة التعليم الجامعي توجهاً ملحوظاً في عديد من دول العالم وهذا يرجع إلى عدة أسباب أهمها[١٩]:

١- الطلب غير المسبوق على الالتحاق بالتعليم الجامعي مع عجز حكومات العديد من دول العالم عن الإنفاق على التوسع في التعليم الجامعي.
٢- العولمة بأدواتها المختلفة التي من أهمها الشركات عابرة القارات، واتفاقية الجات، والتكتلات الاقتصادية المختلفة.
٣- نمو القطاع الخاص في عديد من الدول، مع التقدم التدريجي لأنظمة البنوك، وانفتاح التعاون الاقتصادي الدولي.
٤- ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي قد أدخلت الجامعة إلى عالم جديد، وثقافة جديدة جعلتها أكثر انفتاحاً على العالم.

٤- خصخصة التعليم الجامعي في مصر "إطلالة تاريخية موجزة":

تقوم فكرة الخصخصة على الاستثمار الفردي القادر على تحقيق الفاعلية والكفاءة الاقتصادية من خلال تفاعل قوى السوق وإشراك القطاع الخاص في النشاط العام بصورة تتيح تحقيق أهداف الدولة بشكل أفضل.

والمتأمل لتاريخ خصخصة التعليم الجامعي في مصر يلحظ الإشارات التالية:

- كان أول طرح لفكرة إنشاء الجامعات الخاصة في مصر في نهاية الخمسينات من القرن الماضي وأطلق عليها وقتئذ الجامعة الحرة إلا أن الفكرة لم يكتب لها النجاح المنشود لاعتبارات عدة.
- في عام ١٩٧٤ أعيد طرح موضوع إنشاء جامعة خاصة بمصروفات مرة أخرى.
- وفي عام ١٩٧٥ عرض الموضوع أمام لجنة التعليم بمجلس الشعب، حيث حدد المقترح نظام الجامعة وأنواع كلياتها، ومصادر تمويلها إلا أن اعتراض وزارة التعليم العالي - آنذاك - حال دون نجاح الفكرة.
- في أغسطس ١٩٨٠ أثير في مجلس الشعب ظاهرة سفر الطلاب المصريين للخارج للدراسة بالجامعات الأجنبية وعقدت ثلاث جلسات لمناقشة فكرة إنشاء جامعات خاصة بمصر.

- في سبتمبر ١٩٨٦ أعيد طرح الفكرة مرة أخرى وتلفت وزارة التعليم العالي عدة عروض من دول أجنبية لإنشاء جامعات خاصة بمصر.
- في إبريل ١٩٩٢ أحال مجلس الشعب بجلسته المنعقدة في مساء يوم ١٩٩٢/٤/١٥ مشروع قانون بإنشاء الجامعات الخاصة إلى لجنة التعليم بمجلس الشعب لبحثه وتقديم تقرير عنه، ووافق المجلس على مشروع قانون بإنشاء الجامعات الخاصة بمصر بتاريخ ١٩٩٢/٧/١٩.
- في ٢٢ يوليو ١٩٩٢ أصدر الرئيس السابق محمد حسني مبارك قانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة في مصر.

"راجع: الجريدة الرسمية، قانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢، بشأن إنشاء الجامعات الخاصة، ع (٣١)، ١٩٩٢/٧/٣٠).

*** وفي السابع والعشرين من يوليو ١٩٩٦، صدر القرار الجمهوري بإنشاء أربع جامعات خاصة بمصر وهذه الجامعات هي:**

م	الجامعة	رقم القرار الرئاسي	تاريخه
١	جامعة ٦ أكتوبر	٢٤٣ لسنة ١٩٩٦	٢٧ يوليو ١٩٩٦
٢	جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة	٢٤٤ لسنة ١٩٩٦	٢٧ يوليو ١٩٩٦
٣	جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا	٢٤٥ لسنة ١٩٩٦	٢٧ يوليو ١٩٩٦
٤	جامعة مصر الدولية	٢٤٦ لسنة ١٩٩٦	٢٧ يوليو ١٩٩٦

ثم توالت الجامعات الخاصة في مصر فظهرت للنور الجامعات التالية:

م	الجامعة	رقم القرار الرئاسي
٥	الجامعة الفرنسية	٢٦ لسنة ٢٠٠٢
٦	الجامعة الألمانية	٢٧ لسنة ٢٠٠٢
٧	جامعة الأهرام الكندية	٣٩٣ لسنة ٢٠٠٤
٨	الجامعة البريطانية	٤١١ لسنة ٢٠٠٤
٩	الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات	٤٣٠ لسنة ٢٠٠٤
١٠	جامعة سيناء	٣٦٣ لسنة ٢٠٠٥
١١	جامعة المستقبل "القاهرة الجديدة"	٢٥٤ لسنة ٢٠٠٦
١٢	جامعة النهضة "بني سويف"	٢٥٣ لسنة ٢٠٠٦

م	الجامعة	رقم القرار الرئاسي
١٣	الجامعة المصرية الروسية	٢٥٦ لسنة ٢٠٠٦
١٤	جامعة فاروس "الاسكندرية"	٢٥٢ لسنة ٢٠٠٦
١٥	جامعة الدلتا للعلوم والتكنولوجيا بالمنصورة	١٤٧ لسنة ٢٠٠٧

وواكب هذا الانفتاح الكبير على التعليم الخاص توجه الدولة إلى تقديم مجموعة من الامتيازات الخاصة للتعليم الخاص باعتباره شريك رئيسي في التنمية، فهو فاعل مهم في مساندة التعليم الجامعي الحكومي، وأن الاستفادة منه وجعله يؤدي أدواره التنموية تتطلب تحفيزه وتشجيعه وتيسير أموره.

ولذلك قدمت الدولة التسهيلات التالية(٢٠):

١- إقامة مشاريع تعليمية مشتركة (حكومية - خاصة).
٢- تعيين أستاذ أو أكثر في المؤسسة الخاصة على نفقة وزارة التعليم العالي.
٣- تقديم مساعدات مالية حكومية لمؤسسات التعليم الجامعي الخاص المتميزة بجودة تعليمها.
٤- تقديم الأراضي بتسهيلات كبيرة وبأسعار مخفضة لتشييد الجامعات الخاصة عليها.
٥- تخفيف شروط وإجراءات الترخيص لإنشاء جامعات خاصة.
٦- الاعتراف بالشهادات التي تمنحها مؤسسات التعليم الخاصة ومعادلتها بالشهادات المناظرة التي تمنحها المؤسسات الحكومية.
٧- السماح لمؤسسات التعليم الجامعي الخاص بتدريس مقررات وتخصصات وبرامج لا تدرسها الجامعات الحكومية.
٨- السماح لمؤسسات التعليم الجامعي الخاص بتجاوز أنظمة القبول والدراسة الحكومية في بعض الجوانب غير الضارة.

ومع هذه الامتيازات الممنوحة إلا أن السؤال يظل قائماً وهو، هل قامت تلك المؤسسات الخاصة فعلاً بلعب الأدوار المحددة لها لدعم التعليم الجامعي والنهوض به ومساندة الدولة في تحمل مسئولياتها؟

أهداف التعليم الجامعي الخاص في مصر:

أشارت المجالس القومية المتخصصة إلى إن إنشاء الجامعات الخاصة ليس هدفاً في حد ذاته ولكنه وسيلة لتحقيق عدة أهداف هي(٢١):

١- استيعاب عدد كبير من الطلاب الوافدين العرب لهذه الجامعات.
٢- تمكين الطلاب المصريين القادرين مالياً، والذين تحول قواعد التنسيق دون إلحاقهم بمؤسسات التعليم الجامعي الحكومي، بسبب ضعف درجاتهم، من أن يجدوا أماكن متاحة لهم في هذه الجامعات.

٣- تمكين بعض الطلاب المصريين القادرين مالياً، والذين لا يتحقق رغباتهم في اختيار الكليات الحكومية التي يريدون الالتحاق بها في ظل قواعد التنسيق من أن يحققوا هذه الرغبات في الجامعات الخاصة.

وفي إشارة إلى القانون رقم (١٠١) لعام ١٩٩٢ والصادر بالجريدة الرسمية العدد ٣١، بتاريخ ١٩٩٢/٧/٣٠، مادة رقم ٢ نرى أهداف الجامعات الخاصة هي[٢٢]:

١- الإسهام في رفع مستوى التعليم والبحث العلمي.

٢- توفير التخصصات العلمية المناسبة.

٣- إعداد المتخصصين والفنيين والخبراء في شتى المجالات بما يحقق الربط بين أهداف الجامعة واحتياجات المجتمع المتطورة.

٤- أداء الخدمات البحثية للغير.

٥- توفير أحدث الأجهزة المتطورة التي تستوعب تكنولوجيا العصر في جميع التخصصات.

وبعد استطلاع البحث للأهداف الرسمية لتخصيص التعليم الجامعي مصر يجدر الإشارة إلى مجموعة من الملاحظات خلص إليها البحث ويتم استعراضها فيما يلي:

- إنشاء الجامعات الخاصة في مصر تم في إطار من الشراكة المقننة بين الدولة وبين الجهات المسئولة عن إنشاء الجامعات الخاصة.

- إنشاء الجامعات الخاصة في حد ذاته له هدف ربحي إذ يقدم الخدمة التعليمية لمن حرموا منها في التعليم العام ولكن بمقابل مادي وتلك نظرة استثمارية جريئة، ولكنها كانت مثار جدل متواصل.

- تتوافق أغلب الأهداف التي من أجلها كان إنشاء الجامعات الخاصة ولذا فإن هناك أوجه من الشراكة المتبادلة بين الجامعات الحكومية والخاصة.

- حدد القانون ضوابط إنشاء الجامعات الخاصة وأهدافها ولوائحها بما لا يدع مجالاً للشك بأن هذه الجامعات لا تمثل كيانات مستقلة داخل الدولة، بل إنها تعمل في رحاب قانون الدولة.

٥- المؤيديون والمعارضون لخصخصة التعليم الجامعي في مصر:

تباينت الرؤى تأييداً ورفضاً لخصخصة التعليم الجامعي في مصر، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على ديناميكية هذا التوجه، والنوع الرؤى حياله بما يمهد السبيل لاستثمار مزاياه ومعالجة سلبياته تحقيقاً للأهداف المرجوة منه.

ولعل دراسة (**حنا ١٩٩٢**)[٢٣] من أوائل الدراسات التي تناولت التفاوت المجتمعي تجاه التعليم الخاص ووجوده في مصر, إذ طبق دراسته علي عينة من أعضاء هيئة التدريس, الطلاب, وأولياء الأمور الذين رفضوا فكرة إنشاء جامعة خاصة بمصر نسب مئوية ٥٣,٤٢%, ٧٢,٧٣%, ٥٩,٨% علي التوالي, بينما وافق علي الفكرة ٤٦,٥٨%, ٢٧,٢٧%, ٤٠,٩٢% مما يؤكد أن الإتجاه العام آنذاك كان رافضاً لفكرة إنشاء جامعة خاصة في مصر, وتناغماً مع ذلك يتناول البحث آراء المؤيدين والمعارضين لخصخصة التعليم الجامعي في مصر علي النحو التالي:

أولاً: الآراء المؤيدة لخصخصة التعليم الجامعي لمصر: في ذلك أشار كل من (جوهر والباسل: ٢٠١٥) إلى[٢٤]:

١- تؤدي خصخصة مؤسسات التعليم الجامعي إلى زيادة المشاركة الشعبية في تحمل نفقات التعليم.

٢- ضعف كفاءة إدارة المؤسسات العامة إذا ما قورنت بالقطاع الخاص دعمت التوجه نحو الخصخصة.
٣- خصخصة مؤسسات التعليم الجامعي تسهل إداراتها على أسس اقتصادية وهذا ينعكس على جودة الأداء.
٤- خصخصة مؤسسات التعليم الجامعي تخفف العبء الذي تتحمله الدولة.
٥- انتشار مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة داخل مصر يحد من ظاهرة هجرة الطلاب إلى الخارج بالإضافة إلى حل مشكلات المقيمين والوافدين من غير المواطنين.
٦- يعد تحمل الطلاب لتكاليف دراستهم بالجامعة أحد العوامل المهمة الداعمة للاجتهاد والاهتمام بالتحصيل العلمي.

وأشار "باهي ٢٠٠١" إلى أن من أبرز المبررات التي تؤيد انتشار خصخصة التعليم الجامعي(٢٥):

- زيادة الطلب عالمياً على التعليم العالي الخاص.
- تنوع دوافع الإقبال علي التعليم العالي الخاص لأغراض المنفعة سواء من ناحية المكاسب المادية أو الاجتماعية.
- حاجة البحث العلمي إلى تمويل لا تستطيع ميزانية الحكومة الوفاء به.

وهذا ما أكده (**الدهشان**) حينما فند حجج مؤيدي خصخصة التعليم الجامعي وأكد على أنه(٢٦):

١- تعليم عالٍ شديد الطلب لأنه يفضل نوعياً على التعليم العام.
٢- يعتقد الناس أنه الداعم الأوفر حظاً لتمكين الطلاب من الحصول على فرص أفضل في سوق العمل.
٣- تعليم يخفف الأعباء المالية الملقاة على عاتق الدولة.
٤- تعليم مرن يتوافق ويتأقلم سريعاً مع التحديات المتلاحقة.
٥- تعليم يشكل بحكم تعريفه نشاطاً يبتغي الكسب، وإنما تحكمه اعتبارات إنسانية إحسانية.
٦- تعليم له طابع نخبوي إذ يهتم بالكيف على حساب الكم.
٧- تعليم لا يؤمن بالتسيس ولا يخضع للتوجهات السياسة العامة في الدولة فهو يؤمن الحرية الأكاديمية ويمنح الطلاب الفرصة في تبني الأيديولوجيات الخاصة بهم بحرية دون قيد أو شرط.

وهنا يري البحث أن هناك إتفاقاً بين المؤيدين للتوجه العام نحو الخصخصة للتعليم الجامعي يتمثل في:

- كونه توجهاً حضاريا عصرياً.
- كونه توجهاً يوفر فرص تعليم بديلة للراغبين.
- كونه يخفف العبء عن كاهل الدولة.
- كونه باباً من أبواب الاستثمار المشروع.
- كونه توجهاً ينمو بإضطراد ويجب التعاطي معه لا محاربته.

ثانياً: آراء المعارضين لسياسة خصخصة مؤسسات التعليم الجامعي:

يقدم المعارضون لخصخصة مؤسسات التعليم الجامعي مجموعة من الأسانيد التي تدعم وجهة نظرهم وهي[٢٧]:

١- زيادة أعداد العاملين بالقطاع العام وبالتالي تؤدي سياسة الخصخصة المستمرة إلى تسريح عدد كبير منهم وأبعادهم عن أعمالهم، فالخصخصة لا تراعي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للفقراء.

٢- يرى البعض أن الخصخصة سبيل لنشر الفساد.

٣- يرى الرافضون أن خصخصة مؤسسات التعليم الجامعي قد تؤدي إلى نقل الأصول الوطنية إلى جهات أجنبية، فالبعض يرى أن نظام B.O.T مثلاً في التعليم الجامعي يمثل خطراً شديداً يضاف إلي المخاطر التي تتعرض لها الدولة إذا فكرت في بيع أصولها الوطنية، وصعوبة مواجهة احتكار الجهات الأجنبية.

٤- القطاع الخاص ضعيف لا يمكنه تحمل المسئولية بمفرده في إدارة مؤسسات جامعية لذا فالدولة مطالبة بالإشراف عليه ومتابعته.

٥- الخصخصة في مجال التعليم الجامعي هي عملية نقل الاحتكار من العام إلى الخاص.

٦- الإدارة الخاصة للمنشآت أفضل من خصخصة المؤسسات خصخصة كاملة فذلك يضمن للدولة سيادتها على مؤسساتها الجامعية بعيداً عن التخلي التام عن ملكيتها لهذه المؤسسات.

٧- الخصخصة لها آثار سلبية على الأمن الاجتماعي حيث تقضي على مبدأ مجانية التعليم ومبدأ تكافؤ الفرص بين الأغنياء والفقراء في مجال التعليم الجامعي.

٨- تضعف الخصخصة من دور الدولة في صيانة هويتها الوطنية، كما تفتح الباب أمام الغزو الفكري المدمر الذي يدمر هوية الأمة الثقافية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن التيار الرافض لخصخصة التعليم الجامعي يؤمن بالقيم الاشتراكية التي قام عليها التعليم الجامعي المصري والتي تضمن الحفاظ على هوية الوطن والإشراف الكامل للدولة على نطاقها التعليمي وتحقيق التعليم العادل لكل أفراد الوطن دون استثناء أو محاباة.

وكذلك يبرز (الدهشان) اعتراضات المعترضين على تخصيص التعليم الجامعي والتي تتمثل في:

١- مؤسسات تهدف الربح أولاً وأخيراً وهذا مخالف للدستور والقانون في عديد من دول العالم.

٢- تعليم يركز على فروع تجارية نفعية متجاهلاً التوجه الفلسفي العام للتعليم الجامعي.

٣- تعليم يرسخ العنصرية ويحرم أبناء المجتمع من العدالة التعليمية التي هي حق من حقوقهم المشروعة[٢٨].

والبحث من خلال استقراء آراء كلا الجانبين الداعمين والرافضين للخصخصة توصل إلي أن الخصخصة تمثل واقعاً حياً ملموساً يجب التعاطي معه والتوافق معه عبر آليات جديدة واتجاهات عصرية جديدة تحقق أمرين: **الأول:** مواكبة الاتجاه العالمي المعاصر الداعم لخصخصة التعليم الجامعي والذي لا يمكن بأي حال من الأحوال انكاره أو إغماض العين عنه، **والثاني**: تحقيق أعلى درجة من درجات العدالة الاجتماعية والثقافية بأن تأخذ الدولة تعليمها الجامعي الحكومي بعين الاعتبار عبر آليات عصرية مبتكرة تدعم التنوع التعليمي والذي يخلق حالة من حالات الانسجام والتوافق في المجتمع.

ثانياً: الجامعات الخاصة في مصر "اطار تحليلى"

أشار البحث إلى تنامي أعداد الجامعات الخاصة في مصر والتي تخطت ١٥ جامعة خاصة، والبحث يستعرض فيما يلي الواقع الخاص بهذه الجامعات الخاصة من خلال عدة محاور يمكن إبرازها على النحو التالي بإيجاز:

أولاً: فيما يتعلق بالطلاب:

١- شروط القبول:

تقبل الجامعات الخاصة في مصر الطلاب المصريين والأجانب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها حيث حدد القرار الجمهوري ٢١٩ لسنة ٢٠٠٢ في مادتيه ١٧، ١٨ أنه يشترط لقبول الطلاب بمرحلة الليسانس أو البكالوريوس بالجامعات الخاصة أن يكون حاصلاً على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها مع الالتزام بالحد الأدنى للقبول في الجامعة الذي ينص عليه قرار إنشائها وهو ٥٥% وفقاً للقرارات الجمهورية ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، لسنة ١٩٩٦م بالإضافة إلى شروط القبول التي يضعها مجلس الجامعة، ويكون تحديد المجلس لأعداد المقبولين بكل جامعة في حدود طاقة استيعاب الكليات والأقسام والمعاهد العليا المتخصصة والوحدات البحثية في حدود الإمكانات المادية والبشرية المتوفرة[٢٩].

ونلحظ من خلال القرار أن الالتحاق بالجامعات الخاصة يقتصر على عنصر المجموع فقط مما جعل سهام النقد توجه بشدة إلى هذه الجامعات، وهنا تناولت عديد من الدراسات الواقع الفعلي داخل هذه المؤسسات، ومدى جودة الممارسات الجامعية داخلها، ومدى قدرتها على إفادة المجتمع والإسهام الجدي في النهضة العلمية المنشودة.

٢- عوامل التحاق الطلاب بالجامعات المصرية الخاصة:

في دراسة تناولت تقييم الواقع في الجامعات المصرية الخاصة في ضوء معايير الجودة، أشارت هذه الدراسة إلى أن أبرز عوامل التحاق الطلاب بالجامعات المصرية الخاصة ما يلي[٣٠]:

١- مجموع درجات الطلاب في الثانوية العامة هو العامل الفيصل الحاسم والرئيس في التحاق الطلاب بهذه الجامعات وليس بحثاً عن الكفاءة والتميز.

٢- ندرة التخصصات التي تناسب ميول الطلاب في الجامعات الحكومية كانت مدخلاً من مداخل تميز بعض الجامعات الخاصة.

٣- سيطرة الوجاهة الاجتماعية والسعي إليها من خلال الالتحاق بكليات القمة الطب والهندسة.

٤- امتهان المهنة بالوراثة، فقد أكدت نتائج الدراسة أن كثيراً من الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي الخاص تحكمهم الرغبة في الالتحاق بنفس مهنة الأب أو الأم أو الأخ أو الأخت كالصيدلة أو الطب مثلاً.

٣- استقطاب هذه الجامعات للكفاءات المتميزة لأعضاء هيئة التدريس واستخدام الإعلام للتسويق لذلك جعل الإقبال عليها كبيراً.

ثانياً: فيما يتعلق بأعضاء هيئة التدريس:

١ـ شروط التعيين:

حدد القرار رقم ٢١٩ لسنة ٢٠٠٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة شروط التعيين في وظائف أعضاء هيئة التدريس فيها يجب أن تتوافر فيهم الشروط التالية:

أن يكون محمود السيرة حسن السمعة، ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جناية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.[٣١]

٢ـ شروط الترقية:

حدد القرار ٢١٩ لسنة ٢٠٠٢ المشار إليه سابقاً: "أن تكون ترقية أعضاء هيئة التدريس المعينين بصفة دائمة بالجامعة الخاصة إلى وظيفة أستاذ مساعد وأستاذ عن طريق اللجان العلمية الدائمة التابعة للمجلس الأعلى للجامعات"[٣٢].

ويشير واقع الجامعات الخاصة إلى أن لا توجد دراسات عليا في الجامعات الخاصة ويقوم المعيدين والمدرسين المساعدين فيها بالتسجيل لدرجتي الماجستير والدكتوراه في الجامعات الحكومية مع وجود ممثل للكلية ضمن هيئة الإشراف.

وهنا فإن البحث يشير إلى ملاحظات هي:

أولاً: يبدو أن الجامعات الخاصة تسير في فلك الجامعات الحكومية إدارياً ولا تنفصل عنها إلا في الشق المالي والأكاديمي هو نفسه على مستوى الأساتذة ما يقدّم في الجامعات الحكومية.

ثانياً: الجامعات الخاصة دخلت في صراع شرس مع النقابات المهنية بالمجتمع المصري وخاصة نقابتي الأطباء والصيادلة.

ثالثاً: الممارسات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بتلك الجامعات الخاصة لا يكاد ينفصل عن الأداء في الجامعات الحكومية مما يؤكد أن الهدف الأسمى من هذه الجامعات هو الربح المادي فقط.

ثالثاً: فيما يتعلق بالإدارة:

١ـ شروط التعيين للقيادات الجامعية:

حدد القرار ٢١٩ لسنة ٢٠٠٢ باللائحة التنفيذية للقانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة الشروط الواجب توافرها لشغل الوظائف القيادية بالجامعات الخاصة وكانت أول هذه الشروط أنه لا يجوز أن يتولى رئاسة أو عضوية مجلس الأمناء، أو وظائف رؤساء الجامعات الخاصة ونوابهم وعمداء الكليات ووكلائها ورؤساء الأقسام من يشغل إحدى هذه الوظائف في الجامعات الحكومية، كما يجب أن يتوافر فيمن يعين أن يكون محمود السيرة حسن السمعة، وألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره، وأن يكون متمتعاً بالجنسية المصرية بالنسبة لرئيس الجامعة، وأن يكون قد سبق له شغل وظيفة أستاذ بإحدى الجامعات بالنسبة لوظائف رئيس الجامعة ونوابه، ورؤساء وعمداء ووكلاء الكليات، والأقسام، والمعاهد العليا المتخصصة والوحدات البحثية، ويكون تعيين رئيس الجامعة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد بعد موافقة الوزير المختص، ولا يجوز إبعاده عن منصبه قبل اكتمال هذه المدة إلا بعد موافقة الوزير المختص[٣٣].

رابعاً: تمويل الجامعات الخاصة في مصر:

تختلف الجهات التي تمتلك الجامعات الخاصة وتديرها من دولة لأخرى ففي بعض الحالات تمتلك الجامعة وتديرها منظمة راعية، وفي حالات أخرى يمتلكها ويديرها الأعضاء الأكاديميون والإداريون المنتمون إليها، وفي حالة ثالثة يمتلكها ويديرها مجلس أمناء قد يتكون جزئياً من أكاديميين أو قد يسيطر عليها أفراد من خارجها، فهذه الإجراءات تختلف من دولة لأخرى(٣٤).

وتخضع الجامعات المصرية الخاصة في مصر في ملكيتها وإدارتها إلى الحالة الثالثة وهي مجلس الأمناء، وتعطي هذه الملكية الخاصة للجامعة قدراً كبيراً من الاستقلالية والحرية الأكاديمية، حيث تدير أموالها بنفسها، كما تنص المادة الخامسة من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ "على أن تدير الجامعة أموالها بنفسها وتحدد مصروفاتها الدراسية وللجامعة الخاصة الحق في أن تقبل التبرعات والوصايا والهبات والمنح التي تحقق أغراضها، سواء من داخل جمهورية مصر العربية أو من خارجها بما يتفق ومصالح البلاد، وتعطي التبرعات والهبات من ضرائب الدخل، في الحدود المقررة في القانون رقم ١١٥٧ لسنة ١٩٨١م(٣٥).

وهنا يشير البحث إلى ملاحظات مهمة هي:

- التعليم الجامعي الخاص في مصر تحكمه لوائح وقوانين مميزة تحتاج تفعيلاً وتطويراً سريعاً.
- القول بأن التعليم الجامعي الخاص يمكنه قبول هبات وعطايا ومنح من الخارج قول مردود عليه بأنه فتح مجالاً غير مأمون العواقب قد يهدد أمن البلد واستقراره وبالتالي يجب مراجعة مصادر تمويل الجامعات الخاصة بما يصون هوية الوطن ويحافظ على أمنه وسلامة أراضيه.

يؤكد ذلك ما أشارت إليه إحدى الدراسات التي وضحت أن تمويل إحدى الجامعات الخاصة في مصر يعتمد على ٤٠% من المستثمرين المالكين لهذه الجامعة، و٦٠% من مصروفات الطلاب(٣٦).

٧- تحديات تواجه مستقبل التعليم الجامعي الخاص في مصر:

أورد (**الدهشان**) مجموعات من التحديات التي تواجه مستقبل التعليم الجامعي الخاص في مصر تهدد وجوده وهي(٣٧):

- التداخل بين رأس المال والإدارة داخل الجامعات الخاصة يحد من حرية القيادات الأكاديمية.
- أسلوب تعيين رؤساء الجامعات الخاصة ومعايير الاختيار أو الاستبدال غير واضحة المعالم.
- لا توجد مصادر تمويل غير تقليدية لهذه الجامعات إذ تعتمد على المصروفات الدراسية للطلاب فقط.
- تتوافر للجامعات موارد مالية من رؤوس أموال وقروض البنوك مع عدم وجود ضمانات تمنع حدوث خلل في العملية التعليمية في حالة التعذر في سداد تلك الالتزامات.
- تعتمد الجامعات الخاصة على الجامعات الحكومية اعتماداً شبه كامل في سد العجز في أعضاء هيئة التدريس فهي تعتمد على أساتذة مؤقتين وغير دائمين.

وبعد تناول البحث في مبحثه الأول التعليم الجامعي الخاص في مصر مستعرضاً المفاهيم الخاصة بالخصخصة والمبررات المحلية والعالمية للتوجه نحو خصخصة التعليم الجامعي. وإطلاله

تاريخية حول خصخصة التعليم الجامعي في مصر، والرؤى المتباينة تجاه الاتجاه نحو الخصخصة والواقع المعاصر للتعليم الجامعي الخاص في مصر **خلص البحث إلى جملة من الملاحظات يمكن إبرازها فيما يلي:**

أولاً: الاتجاه نحو خصخصة التعليم الجامعي هو اتجاه معاصر يفرض نفسه بقوة على الواقع التعليمي الجامعي.

ثانياً: البعد الاستثماري الربحي يلقي بظلال قاتمة على واقع التعليم الخاص في مصر.

ثالثاً: الشخصية المستقلة للتعليم الخاص في مصر لا تبدو واضحة المعالم في ظل ازدواجية ورقية تؤكد سيطرة وزارة التعليم العالي على متابعة هذه الجامعات إدارياً وفق اللوائح والقوانين.

رابعاً: تغيب عن التعليم الخاص في مصر ثقافة الاحترافية في الممارسات الاقتصادية التي تناسب الخصخصة.

تلك إشارات نقدية تنقلنا إلى أهمية تحليل أبرز الاتجاهات الحديثة لخصخصة التعليم الجامعي ثم إبراز سبل الاستفادة من تلك الاتجاهات محلياً.

ثالثاً: إتجاهات معاصرة فى مجال خصخصة التعليم الجامعي

تنوعت الاتجاهات العالمية الداعمة لخصخصة التعليم الجامعي، والمؤكدة على أن هذه الخصخصة لا يستهدف ربحاً مالياً فقط بقدر اهتمامها بالشراكة مع مؤسسات التعليم الجامعي العام لتحقيق التنمية المستدامة.

وتلك التنمية التي ترى أن الاستثمار في رأس المال البشري هو أرقى أنواع الاستثمار، وأن التوجه نحو الجامعات الخاصة هو توجه عصري يستهدف البحث في آليات الاستثمار البشري وكيف يمكن للجامعات الخاصة أن تكون داعمة لهذا الاستثمار على المدى القريب، وهذا ما أكده "Edmundes Jasinkas, 2015" حيث أشار إلى رؤى جديدة لاستثمار الطاقات البشرية في الجامعات الخاصة بما يحقق استثماراً فاعلاً يجود المنتج التعليمي داخل هذه المؤسسات الجامعية(٣٨).

ويؤكد (**الدهشان**) علي أن جودة المنتج التعليمي يمكن أن يحققها القطاع الخاص الذي سوف يقدم تعليماً جامعياً جديداً يوظف التكنولوجيا ويوفر تخصصات لا تملكها الجامعات الحكومية الحالية(٣٩).

ويتناول البحث التالي الاتجاهات المعاصرة لخصخصة التعليم الجامعي من خلال:

أولاً: أشكال التخصيص في التعليم الجامعي الخاص.

ثانياً: تجارب عالمية وعربية ومحلية حديثة في مجال إدارة التعليم الجامعي الخاص.

ثالثاً: أشكال حديثة في مجال تمويل التعليم الجامعي الخاص

وفيما يلي استعراض لهذه التوجهات المعاصرة:

أولاً: أشكال التخصيص في التعليم الجامعي الخاص:

قسم **"جاند هيالا ب. ج. تيلاك"** مختلف أنماط تخصيص التعليم الجامعي إلى أربع فئات هي[٤٠]:

١ـ مؤسسات ذات طابع خاص مطلق:

وهي صيغة قصوى للتخصيص تفترض التخصيص الشامل للتعليم الجامعي، حيث تتولى المؤسسات الخاصة تمويل الجامعات والمعاهد العليا وإدارتها دون أي تدخل من الدولة، وهذا النمط - في الواقع - يسهم في تخفيف العبء المالي الذي تتحمله الدولة حيال التعليم العالي، لكن كلفته الاقتصادية وغير الاقتصادية على المجتمع باهظة في الأجل الطويل.

٢ـ مؤسسات ذات طابع شديد التخصيص (التخصيص المتشدد):

وهي صبغة تفترض استرداد كامل تكلفة التعليم العالي الرسمي من المنتفعين به سواء كانوا طلاباً أو أرباب عمل أو الاثنين معاً، وهذا النوع من التخصيص غير مرغوب فيه، نظراً لما يتركه من آثار سلبية متنوعة على التعليم، علاوة عن كونه غير قابل للتطبيق.

٣ـ التخصيص المعتدل:

وفيه تتولى الدولة مسئولية التعليم العالي، وتلجأ في الوقت نفسه - ضمن حدود معقولة - إلى مصادر التمويل الخاصة، وبما أن التعليم العالي هو خدمة شبة رسمية، فقد يبدو من غير المبرر اقتصادياً أن تتحمل الدولة وحدها كامل تمويله، وبما أن المستفيدين منه هم الأفراد فمن المنطقي أن يتحملوا قسطاً من نفقاته، وهكذا تتوزع نفقات هذا التعليم بين الدولة والطلاب والأسر وسائر المجتمع.

٤ـ مؤسسات شبه مخصصة (قطاع خاص معان من قبل الدولة):

وهي المؤسسات التي تخضع لإشراف وتمويل القطاع الخاص، وتخطي في الوقت نفسه بمساعدة الدولة، فرغم كونها تأسست على يد هيئات أهلية، إلا أن السلطات العامة هي التي تؤمن تمويلها بشكل شبه كامل تقريباً.

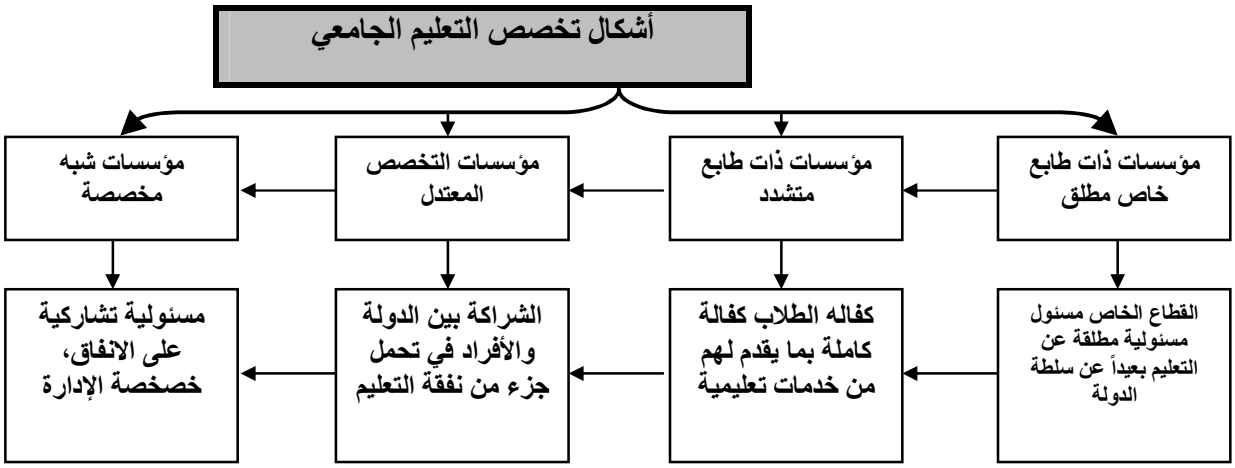

شكل رقم (٢): يبين أشكال تخصيص التعليم الجامعي(*)

وبتحليل نقدي للأبعاد الأربعة الموضحة في الشكل السابق يتضح لنا ما يلي:

١- للخصخصة وجه شرس جداً يتمثل في أن يكون المعيار المادي هو المكون الرئيسي للتعليم.

٢- نمط الشراكة بين الدولة والمؤسسات الخاصة يمثل النمط الأنسب إذ يضمن للدولة سيادتها على نظامها التعليمي ويمنح المؤسسات الخاصة الفرصة في أن يستثمر في التعليم.

٣- شراكة الدولة مع المؤسسات الخاصة في مجال خصخصة الإدارة، اتجاه عصري ولكنه يبدو بعيد التحقيق في بلادنا.

٤- التوجه القائل بأن تخلى الدولة يدها تماماً عن التعليم الجامعي للمؤسسات الخاصة يبدو طرحاً غير واقعي غير قابل للتحقيق.

ويبرز (جوهر، الباسل، ٢٠١٥) نموذجاً جديداً لخصخصة التعليم الجامعي من خلال الشكل التالي(٤١):

(*) الشكل من إعداد الباحثين.

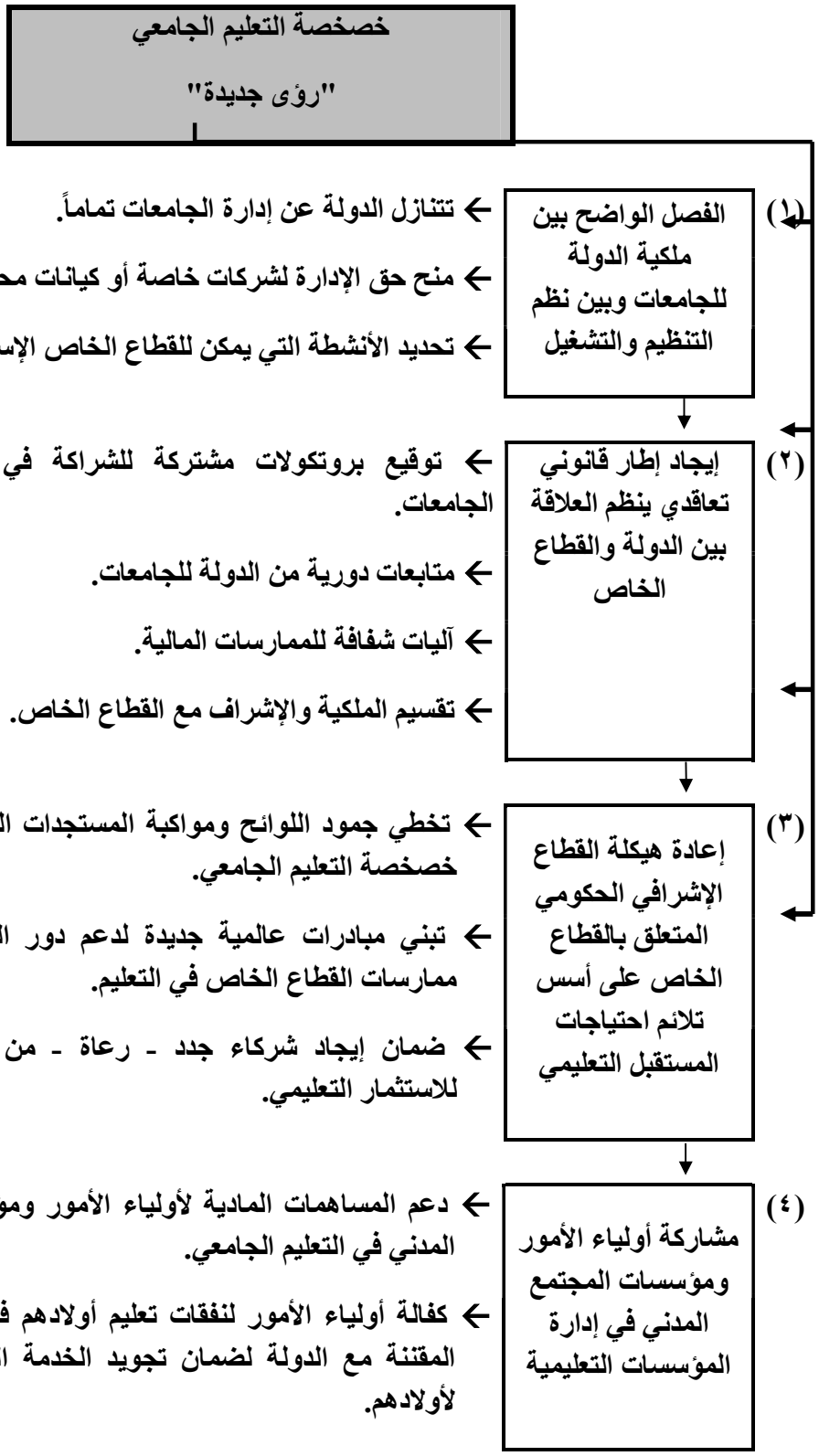
خصخصة التعليم الجامعي
"رؤى جديدة"
(١) الفصل الواضح بين ملكية الدولة للجامعات وبين نظم التنظيم والتشغيل
← تتنازل الدولة عن إدارة الجامعات تماماً.
← منح حق الإدارة لشركات خاصة أو كيانات محترفة.
← تحديد الأنشطة التي يمكن للقطاع الخاص الإسهام بها.
(٢) إيجاد إطار قانوني تعاقدي ينظم العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص
← توقيع بروتكولات مشتركة للشراكة في الإشراف على الجامعات.
← متابعات دورية من الدولة للجامعات.
← آليات شفافة للممارسات المالية.
← تقسيم الملكية والإشراف مع القطاع الخاص.
(٣) إعادة هيكلة القطاع الإشرافي الحكومي المتعلق بالقطاع الخاص على أسس تلائم احتياجات المستقبل التعليمي
← تخطي جمود اللوائح ومواكبة المستجدات العالمية في مجال خصخصة التعليم الجامعي.
← تبني مبادرات عالمية جديدة لدعم دور الدولة في تعزيز ممارسات القطاع الخاص في التعليم.
← ضمان إيجاد شركاء جدد - رعاة - من القطاع الخاص للاستثمار التعليمي.
(٤) مشاركة أولياء الأمور ومؤسسات المجتمع المدني في إدارة المؤسسات التعليمية
← دعم المساهمات المادية لأولياء الأمور ومؤسسات المجتمع المدني في التعليم الجامعي.
← كفالة أولياء الأمور لنفقات تعليم أولادهم في إطار الشراكة المقننة مع الدولة لضمان تجويد الخدمة التعليمية المقدمة لأولادهم.

← تمكين المؤسسات المدنية من إدارة مؤسسات التعليم الجامعي في إطار متطلبات الشراكة الهادفة.

شكل رقم (٣): خصخصة التعليم الجامعي "رؤى جديدة" (•)

باستقراء الشكل السابق يخلص البحث إلى مجموعة من الملاحظات:

١- النمط الأول قائم على تفويض الدولة لمؤسسات خاصة بإدارة التعليم الجامعي وهو توجه عصري جيد، يمكن الدولة من تجويد خدماتها الجامعية المتاحة، وفي نفس الوقت تتمكن من صيانة حقها - المشروع - في الإشراف على نظامها الجامعي.

٢- النمط الثاني يقعّل نوعين من أنواع الشراكة الاستثمارية الربحية في إطار قانوني يضمن للمؤسسات الخاصة الاستثمار الجيد في مجال التعليم، وتحدد الدولة له متطلبات وضوابط وآليات وشروط وقواعد هذا الربح.

٣- النمط الثالث يبحث في حلول إبداعية غير تقليدية تمكن القطاع الخاص من العمل بحرية في فضاء قومي يسمح لها بالتواجد يقدر وجودها, ويعزز هذا التوجه من خلال ثقة تمنحها الدولة للمؤسسات الخاصة.

٤- الشراكة المجتمعية في النموذج الرابع تمثل اتجاها عالمياً قائماً على منح الفرصة للمؤسسات غير الحكومية بمتابعة التعليم الجامعي، بل والإشراف الكامل على إدارته إدارة خاصة فاعلة، وقبول التبرعات والهبات من أولياء الأمور والمجتمع المدني لضمان جودة مخرجات التعليم الجامعي الخاص.

ويتفق هذا التوجه مع التوجه السابق في كونهما يمثلان رؤية جديدة لخصخصة التعليم الجامعي تواكب التحديات المتلاحقة التي أوردها البحث في المبحث الأول، والتي خلص البحث من خلال تحليلهما أن العولمة أصبحت اتجاها عالمياً لا يمكن إغفاله بأي حال من الحوال، والمطلوب حالياً هو احتواء وجودها القوي والبحث عن بدائل جديدة تفعّل الشراكة بين الدولة وبين تلك المؤسسات للإشراف الجيد والفعّال على مؤسسات التعليم العالي.

(•) الشكل من إعداد الباحثين.

ثانياً: بعض التجارب العالمية والعربية والمحلية حديثة في مجال إدارة التعليم الجامعي الخاص:

١- اليابان: توجه الشراكة في التعليم الجامعي الخاص:

يعتبر نظام التعليم الجامعي الخاص في اليابان أحد العوامل الرئيسية التي أسهمت في التطور الصناعي بصفة خاصة، والنمو الاقتصادي بصفة عامة حتى استطاعت اليابان أن تحقق معدل نمو بلغ ١٠% وصاحب ذلك زيادة في دخول الأفراد، ولذلك أدرك الأفراد والشركات والمؤسسات الرأسمالية أن إشرافها على التعليم هو الضمان الوحيد لتقدمه وتطوره بحيث يستطيع أن يساير حركة الحياة في المجتمع، ويوفر لها متطلباتها من القوى البشرية بالكيف والكم المطلوبين(٤٢).

توجه الشراكة في التعليم الجامعي الياباني الخاص:

يوضح (**Akito, 2016**) أن وزارة التربية والعلوم والثقافة (مومبوشو) هي السلطة المركزية المسئولة عن التعليم في اليابان ويحدد القانون مسئوليتها في نشر وتطوير التعليم والعلوم والثقافة، والوزارة تتمتع بسلطات معينة وكثيرة في شتى الميادين التربوية والعلمية والثقافية، ولها مطلق الصلاحية في الموافقة على إنشاء جامعات حكومية أو خاصة ولها سلطة المراقبة المباشرة على الميزانيات الخاصة بجميع الجامعات على مختلف درجاتها(٤٣).

- التمويل الخاص بالتعليم الخاص الياباني:

تحصل الجامعات الخاصة اليابانية على تمويلها من عدة مصادر أهمها أبرزها (**Taizo 2016**) وهي(٤٤):

١- رسوم التعليم.

٢- دخول المستشفيات والمراكز الطبية إن وجدت.

٣- الأموال المحصلة من إدارة التمويل قبل الأسهم وشراء بوالص تأمين محلية وأجنبية.

٤- الدعم القادم من وزارة التعليم والعلوم والثقافة لتكاليف التشغيل مثلاً ٣٢٠ بليون ين سنوياً للجامعات الخاصة البالغ عددها ٤٧٨ جامعة، في حين تتلقى الجامعات القومية وعددها ٩٩ جامعة حوالي ٢,٨ ترليون ين سنوياً.

٥- مساعدة الطلاب في شكل قروض ومنح للأبحاث من قبل الحكومة.

٦- الأصول التي تدر دخلاً قبل (الأراضي وأملاك الدولة).

٧- الأجور التي تدفع مقابل الاختبارات التنافسية من أجل الالتحاق بالجامعات.

من أشهر الجامعات الخاصة في اليابان:

١- جامعة واسيدا. ٢- جامعة كيبو. ٣- جامعة كي-أو.

وبتحليل البحث للتوجه الياباني المعاصر في خصخصة التعليم الجامعي تجدر الإشارة إلى الملاحظات التالية:

١- التوجه الياباني قائم على شراكة مميزة بين الدولة والمؤسسات الخاصة.

٢- تضمن اليابان للمؤسسات الخاصة حرية الإدارة والمشاركة في اتخاذ القرار التعليمي الجامعي فيما لا يتعارض مع السياسة العامة للدولة.

٣- يضمن التعليم الخاص في اليابان لطلاب - على حد سواء - تحقيق معيار العدالة التعليمية.

٤- تعتمد اليابان مبدأ التشجيع والتحفيز للمؤسسات التعليمية الجامعية الخاصة ذات السمعة المتميزة.

٥- الاتجاه الياباني الحديث يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك القدرة الفردية للإدارة التعليمية الجامعية التي صنعت نظاماً تعليمياً متنافساً متناغماً تتعاون فيه المؤسسات الخاصة والعامة للحفاظ على تفوق اليابان وريادتها عالمياً.

٢- انجلترا: الاستقلالية الإدارية والأكاديمية مقابل الإشراف المالي الكامل للدولة:

تهدف مؤسسات التعليم الجامعي الخاص في انجلترا إلى تخريج كوادر تعليمية، تعمل في خدمة المجتمع، وتساير التغيرات العالمية المختلفة، وتسهم في رقي البلاد، ولا تهدف إلى تحقيق مكاسب مادية على حساب المجتمع ونموه وتقدمه(٤٥).

وتتناغم رسالة مؤسسات التعليم الجامعي الخاص في انجلترا مع السياسة العامة للتعليم الجامعي في شقيه العام والخاص، والذي تتمثل أهم ملامحه في(٤٦):

١- تنمية المعرفة بتوسيع أطر التنوع في النظام التعليمي وبتعدد الخيارات المتاحة أمام الطلاب.

٢- تطبيق المعرفة في مشكلات معاصرة.

٣- تحسين نوعية النظام الجامعي بشقيه، ورفع مستوى معايير الإنجاز مما يؤهل لبناء كوادر بشرية مدربة عالية المستوى، قادرة على الإسهام الجاد في التقدم ونهضة المجتمع.

٤- إعطاء المؤسسات المحلية استقلالية أكبر في تيسير شئونها وجعلها أكثر مسئولية أمام الطلاب وأولياء أمورهم وأمام أصحاب العمل ودافعي الضرائب.

نمط الإشراف على التعليم الجامعي الخاص في انجلترا:

تعد كل الجامعات الخاصة بإنجلترا مستقلة في إدارتها وإشرافها الأكاديمي، على أنها خاصة في الإشراف المالي كاملاً للدولةمن خلال المجلس البريطانى لتمويل التعليم.

ولكل جامعة خاصة في انجلترا مجلس إدارة مستقل مسئول عن حسن سير العمل بها والتخطيط لمستقبليها ويختص بالمهام التالية(٤٧):

١- التأكد من حسن سير العملية التعليمية داخل الجامعة وكذلك إدارة المخصصات المالية المخصصة للجامعة.

٢- تحديد الخطط قصيرة المدى وبعيدة المدى لمستقبل الجامعة الخاصة، وتحديد الآليات الاستراتيجية لذلك.

٣- تحديد الخطة المالية للتشغيل وحماية الممتلكات لضامن ثقة ودعم مجلس تمويل التعليم الجامعي.

٤- تلقي الهبات والصدقات والمنح من قبل مجلس تمويل التعليم الجامعي وحسن إدارتها.

٥- الحرية المطلقة في التوظيف والفصل وتحديد زيادات الرواتب للأعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة.

- ونمط التمويل في الجامعات الخاصة بإنجلترا مصدره مجلس تمويل التعليم الجامعي والذي تخضع المؤسسات كاملة لإشرافه المالي، ويقوم هو بإدارة المخصصات المالية للجامعات الخاصة على النحو التالي(٤٨):

- يمنح مجلس التمويل الجامعي السلطات المحلية المسئولية كاملة في إدارة التعليم الجامعي الخاص، والإنفاق المالي حسب الموارد والمخصصات المتاحة.

- تقدم السلطات المحلية بإنجلترا حوالي ٤٠% من نفقات التعليم الجامعي من خلال مخصصات مالية خاصة تمنحها الجهات المانحة ورجال الأعمال والهدايا والعطايا للإنفاق على التعليم الخاص.

- يساعد صندوق التمويل الجامعات الخاصة بحوالي ٥٥%- ٦٠% من نفقات التعليم دعماً لما قدم للجامعات من منح وعطايا.

- يتكفل صندوق التمويل بنسبة ٩٥% من التمويل تصل إلى ١٠٠% أحياناً إذا أثبتت السلطات المسئولة عن التعليم الخاص عجزها الكامل عن تحصيل الضرائب التعليمية التي تكفي لتغطية نفقات التعليم.

وإجمالاً فإن التوجه الحديث للتعليم البريطاني الخاص يهدف إلى:

١- إتاحة الفرصة للطلبة من ظل الطبقات والمستويات للاستفادة من التعليم الجامعي الخاص.

٢- تنمية وتطوير المهارات التعليمية والبحثية.

٣- تشجيع الجامعات الخاصة على الانفتاح على دنيا المال والعمل والإنتاج.

٤- تحقيق التنوع.

٥- تحقيق الكفاية من التمويل العام.

٦- تحقيق الثبات في التمويل والاعتماد على مصادر موثوق بها للتمويل الجامعي الخاص.

ومن أمثلة التعليم العالي الخاص في انجلترا:

١- جامعة أكسفورد. ٢- جامعة كمبردج. ٣- جامعة لانكشير.

وباستطلاع التوجه الانجليزي لإدارة وتمويل التعليم الجامعي الخاص خلص البحث إلى ما يلي:

١- الإشراف الإداري والأكاديمي في الجامعات الخاصة البريطانية يتسم باللامركزية المطلقة فلا علاقة للدولة بهذين الشقين.

٢- الإشراف المالي الكامل خاضع لمجلس تمويل الجامعات.

٣- الازدواجية الثقافية والفكرية بين الجامعات الخاصة والحكومية في انجلترا لا تبدو واضحة هنا.

٤- يرسخ التعليم الانجليزي الخاص مبدأ الاشتراكية الداعمة للعدالة الاجتماعية.

٥- الدور المجتمعي يبدو واضحاً في التوجه الانجليزي المعاصر.

ويلخص البحث التوجه الانجليزي في الشكل التالي:

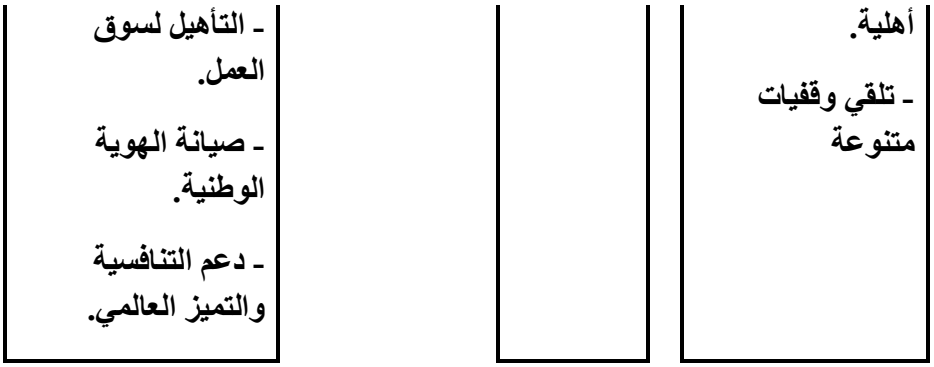

شكل رقم (٤) يبرز التوجه الانجليزي المعاصر لخصخصة التعليم الجامعي (•)

٣- روسيا: التعليم الجامعي الخاص (الطريق لمواجهة الفساد في التعليم العالي)

أظهرت تقارير عديدة أن هناك أشكال عديدة في الفساد في التعليم العالي في روسيا منها: الرشوة في القبول بالكليات، ووضع الدرجات، والدروس الخصوصية التي يحظرها القانون، والابتزاز، والاحتيال، والمحاباة، والاختلاس، ومجاملة الأقارب، والتبعية، والغش، والشللية ،والانتحال العلمي (نقل آراء الغير)، والبحثي والمعاملة الخاصة، والاستغلال الجنسي والأخلاقي، والقوانين واللوائح المتعسفة، وتجاوز المعايير في الاختيار والترقيات، والأساتذة الفاسدون، وفسخ العقود، وتقديم معلومات مغلوطة، والتمييز، واستغلال ممتلكات الجامعة، والاحتكار في طباعة، وتوزيع الكتب الدراسية، وسوء تخصص الموارد العامة، والإسراف الهائل في الانفاق[٤٩].

ويضيف (**أرارات ٢٠٠٩**) أنه في الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٥، وقع ما يزيد عن ثمانية آلاف جريمة في اقتصاديات التعليم العالي الحكومي العام في روسيا، وفي عام ٢٠٠٥ وحدة ارتكب ما يزيد عن ثلاثة آلاف جريمة في التعليم العالي منها ٨٤٩ حالة رشوة، ٣٦١ حالة اختلاس وإشراف هائل، وسوء تخصيص للاعتمادات المالية[٥٠].

توجهات الخصخصة في التعليم الجامعي الروسي للحد من مظاهر الفساد.

يتمثل الاتجاه الحديث لخصخصة التعليم الجامعي الروسي للحد من مظاهر الفساد في طرح عام وهو: "لابد أن تشمل عملية الإصلاح الشامل للتعليم الجامعي الروسي الخصخصة والتي تتمثل ملامحها العامة فيما يلي[٥١]:

- الخصخصة في التعليم العالي الروسي لا تعني نقل الملكية إلى أفراد أو جماعات إذ يرفض التوجه الاشتراكي هذا الطرح، وإنما تعني منح مزيد من السلطات والاختصاصات الإدارية والأكاديمية لمؤسسات التعليم الجامعي.

(•) الشكل من إعداد الباحثين.

- إشاعة التنافسية بين الجامعات الخاصة من خلال منح مزيد من السلطات الأكاديمية المستقلة لهذه الجامعات.

- تبني التوجه نحو القروض التعليمية كنوع من أنواع دعم التعليم الجامعي الخاص.

- تأجير المؤسسات التعليمية الجامعية بما يضمن نوعاً من أنواع التخلي عن الإشراف المالي المباشر على تلك الجامعات، ومنح الفرصة كاملة لإدارتها غبر عقود انتفاع مؤقتة تحقق للدولة مكاسب مادية، وتحقق للطلاب أعلى درجة من درجات الجودة في التعليم ،وتضمن في الوقت نفسه لهذه المؤسسات الخاصة التي تدير التعليم الجامعي الروسي أن تتنافس في إطار حيادي بناء.

ويلخص الشكل التالي الملامح العامة للتوجه الروسي المعاصر نحو خصخصة التعليم الخاص.

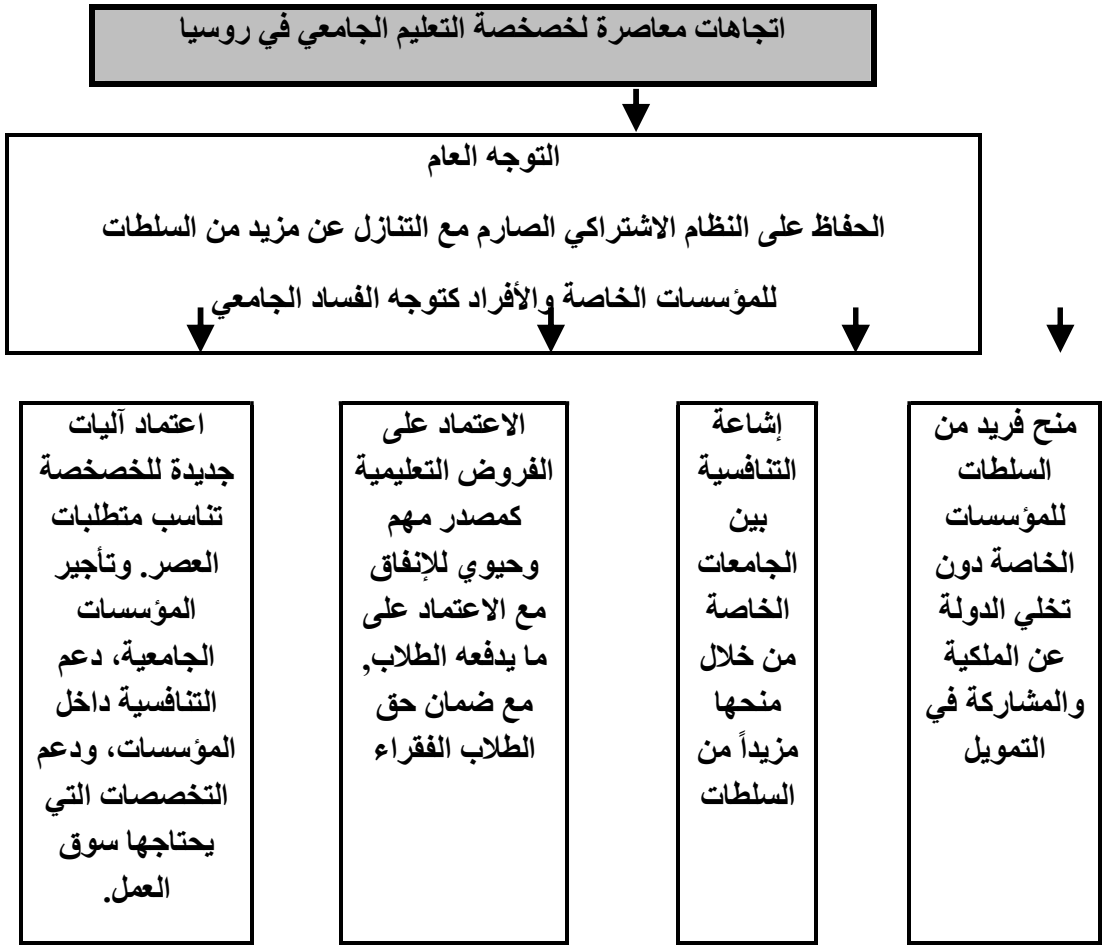

شكل رقم (٥) اتجاهات معاصرة لخصخصة التعليم الجامعي في روسيا(•)

(•) الشكل من إعداد الباحثين.

ويخلص البحث من خلال تحليل التوجه الروسي إلى الملاحظات التالية:

أولاً: التوجه الروسي يواجه أزمات متنوعة على مستوى الإعلان الصريح عن خصخصة مؤسسات التعليم الجامعي لتزايد قوى المعارضة الاشتراكية لهذا التوجه الرأسمالي الجديد.

ثانياً: سيطرة الدولة المطلقة بمفردها على مؤسسات التعليم الجامعي لا يضمن التميز الإداري، والأكاديمي إذ لابد لها من البحث عن شركاء فاعلين ومساهمين في الإنفاق والإدارة لضمان جودة الممارسات التعليمية داخل تلك المؤسسات الجامعية الخاصة.

ثالثاً: الاتجاه الروسي نحو الخصخصة في مفهومه العام هو توجه نحو التمييز ودعم التنافسية من خلال شركاء أوفياء يساعدون ويدعمون ولا يعني بأي حال من الأحوال تنازل الدولة عن ملكية مؤسساتها التعليمية الجامعية.

٤- الصين: "القناعة بأن التعليم الجامعي الخاص هو الطريق الأسرع نحو النمو "توجهات مستقبلية"

على الرغم من أن قطاع التعليم الخاص في الصين يظل جزءاً صغيراً نسبياً بالقياس لإعداد الملتحقين وعدد المؤسسات إلا أن التوجه الصيني نحو خصخصة التعليم الجامعي يتسم بقناعة تامة بأن المستقبل لهذا النوع من التعليم وذلك للاعتبارات التالية:

- القناعة التامة لدى الصين بأن التعليم العالي الخاص هو أسرع قطاع في النمو ما بعد التعليم الثانوي.

- القناعة التامة بأن القطاع العام الصيني ليس قادراً على توفير الموارد المالية المطلوبة لإتاحة الدخول للسكان المتزايدين، إذ يتوقع الاقتصاديون بأن التعليم الخاص الجامعي في الصين سيكون "مستوعباً للطلب", لأن الصين تواجه تحديات كبيرة لخلق إطار تنظيمي ثابت وشفاف يوفر أحكاماً أساسية للقطاع الخاص، وإجراءات لضمان النوعية والمساءلة المالية(٥٢).

*** توقعات لمستقبل التعليم الجامعي الخاص في الصين:**

في سبيل القناعة بأن التعليم الجامعي الخاص هو سبيل الصين لضمان النمو الاقتصادي فإن التوقعات المستقبلية للتعليم الجامعي الخاص في الصين، يلخصها البحث فيما يلي:

١- التوجه العام نحو فريد من الخدمات التعليمية المميزة سيجبر الصين على أن تتخلى عن إشرافها الصارم على التعليم الجامعي وتؤمن بمبادئ الشراكة مع القطاع الأهلي في الدولة.

٢- التعليم الجامعي الخاص في الصين مقدر له أن يستوعب آلاف الطلاب الذين يبحثون عن فرص تعليم متميزة بالخارج من خلال مبادرات ورؤى تعليمية جديدة تتبنى توفير تعليم جديد عصري عالي الجودة يتواكب مع نظيره العالمي.

٣- التعليم الجامعي الخاص بما يتمتع به من مرونة أكاديمية وإدارية واستقلالية في الإدارة قادر على أن ينقل الصين نقلة نوعية نحو التنافسية العالمية.

٤- التعليم الجامعي الخاص في الصين سيتمكن من التعايش السلمي مع التعليم الجامعي الحكومي - المسيطر فعلاً - مما يخلق جواً من التضامن بين كلا النوعين من التعليم بما يعود بالفوائد المتعددة على كافة الأصعدة التنموية بالمجتمع الصيني.

٥- أخيراً يتوقع للجامعات الخاصة في الصين أن تنافس الجامعات الحكومية على المدى القريب جداً في العقدين القادمين تحديداً لما ينتظر من هذه الجامعات الصينية من أن تؤدي أدوار تنموية رائدة بالإضافة إلى إنتاج متميز وغزير من المعرفة.

في استعراض البحث للتوجه الصيني المستقبلي خلص البحث إلى ملاحظات يمكن إجمالها فيما يلي:

- التوجه الصيني نحو التعليم الخاص هو توجه يواكب العالمية.

- التوجه الاشتراكي الصارم للصين الشعبية لا يزال يتوجس خيفة من خصخصة التعليم الجامعي.

- المساحة الشاسعة لدولة الصين، وتنوع التوجهات التعليمية في القطاعات وتفاوت الخدمات التعليمية، وتباينت البيئات داخل الدولة كل ذلك رسخ التوجه العام نحو صعوبة تبني فكر الخصخصة حالياً إذ يغلب عليها التوجه الربحي فقط مما يهدد مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

٥- شيلي: تضاؤل اتجاه الخصخصة أمام جودة التعليم الحكومي الجامعي

مع القناعة المطلقة بأن خصخصة التعليم الجامعي في كافة دول العالم قد تزايدت حدتها وخصوصاً في العقدين الماضيين، إلا أن الحالة في شيلي فريدة من نوعها إذ تبين حالة شيلي أن الاتجاه نحو خصخصة التعليم الجامعي لا يعني مواكبة التوجهات العالمية للخصخصة التي ترقى بالجودة والتمييز ولهذا الاتجاه مبررات يبرزها (**Espinozag Gonzallez, 2013**) فيما يلي[٥٣]:

١- تتمتع الجامعات الخاصة في شيلي والتي أنشأت بعد عام ١٩٨١ بفرص تعليمية جيدة إلا أنه مشكوك في جودة الممارسات التعليمية بها.

٢- عدد قليل من الجامعات الخاصة في شيلي قام بتطبيق نظم الاعتماد، ويمكن تفسير ذلك بسبب الافتقار إلى الاهتمام أو عجز الآليات والأدوات اللازمة لضمان جودة التدريس، علاوة على ذلك ففي عام ٢٠١٠ كان حوالي ٥٠% من برامج التوظيف التي تقدمها الجامعات الخاصة في شيلي في طريقها إلى التوقف.

٣- من بين كل برامج التخرج المعتمدة منذ عام ٢٠٠٨ في شيلي هناك ٩٠% تقدمها جامعات حكومية، بينما تقدم الجامعات الخاصة الجديدة ما يقرب من ٨% فقط وهذا يبرز لنا بوضوح حالة عدم التوازن الكبير في مستوى الاعتماد بين المؤسسات الامعية الخاصة والحكومية.

٤- بنهاية عام ٢٠٠٨ كانت نسبة ٨٤% من برامج الماجستير و٨٧% من برامج الدكتوراه التي تقدمها الجامعات الحكومية معتمدة، في حين أن نسبة اعتماد برامج الماجستير في الجامعات الخاصة ٥٩% والدكتوراه ٢١% فقط.

٥- عامل أخر يشكك في جودة النظام التعليمي الخاص في شيلي، وهو عدم وجود رقابة كافية على بعض فروع هذه المؤسسات الخاصة، ففي الواقع كان هناك في عام ٢٠٠٧ عدد ٥٩٥ فرعاً للتعليم العالي الخاص، منها ١٤١ لم يتم الإعلان عنها رسمياً من قبل لجنة الاعتماد الوطنية، مما تبرز لنا ممارسات تعليمية مشبوهة بتلك المؤسسات الخاصة.

٦- ٨٠% من أساتذة الجامعات الخاصة في شيلي يعملون بعض الوقت، وهذا لا يتوافق مع روح الجامعة، حيث إن هذا النوع من عمل الأساتذة يؤدي إلى إضعاف العلاقة بين الأستاذ الطالب، وإنتاج منخفض من حيث المطبوعات والمشروعات البحثية الممولة من خلال منح تنافسية، وأخيراً حد أدنى من الالتزام نحو المؤسسة.

٧- رغم أن مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة في شيلي متنوعة، وكان من شأنها أن توفر فرص تعليمية كثيرة للطلاب، إلا أن ٦٠% من شباب شيلي في الشريحة العمرية من ١٨: ٢٤ سنة لم يلتحقوا بهذا النظام الجامعي الخاص، والأولوية دائماً للتعليم الحكومي العام الذي له الأفضلية المطلقة في شيلي.

ويلخص الشكل التالي بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة لإدارة مؤسسات التعليم الجامعي الخاص، في الشكل التالي:

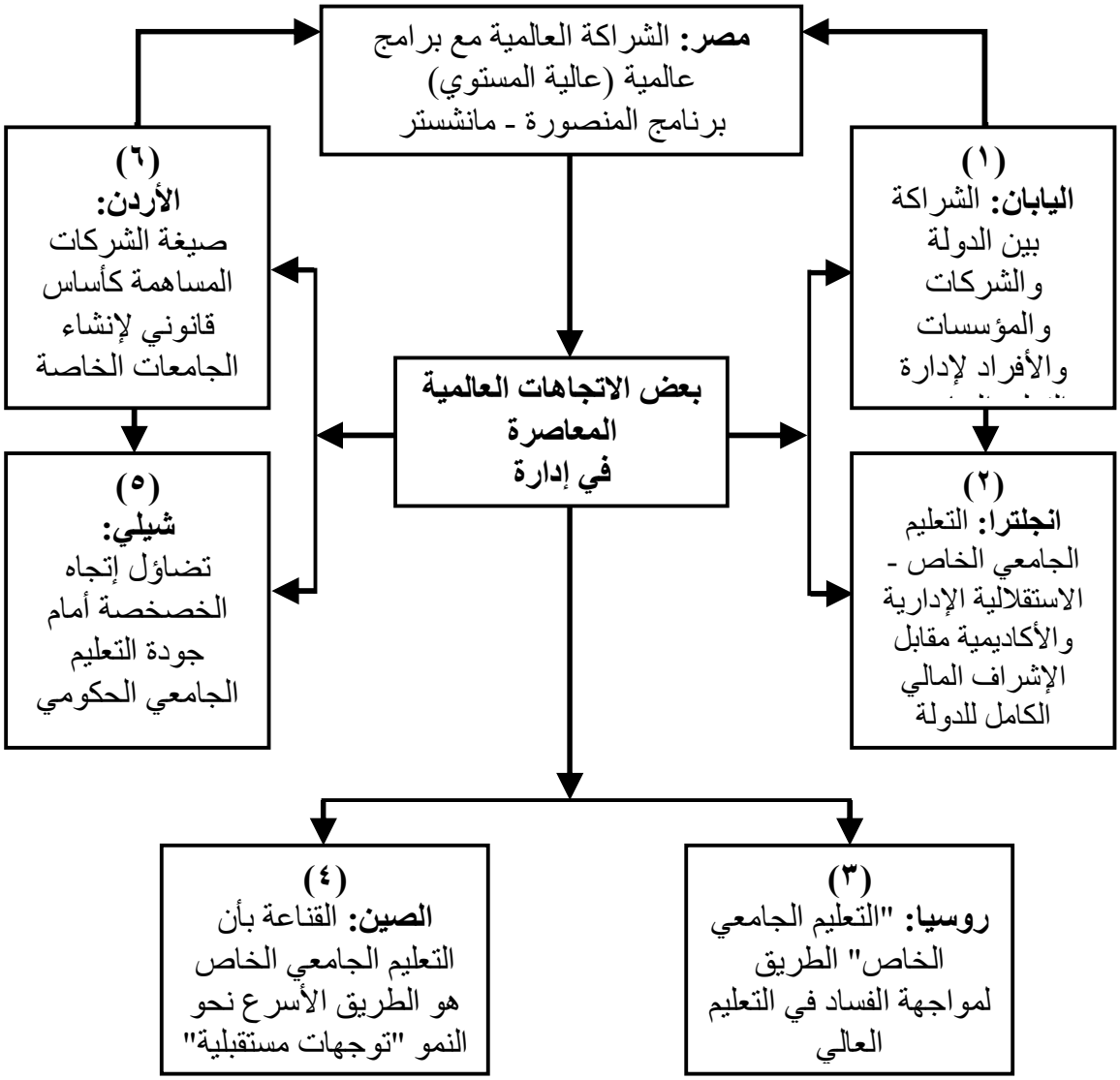

شكل رقم (٦) يبرز بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة في إدارة التعليم الجامعي الخاص(•)

(•) الشكل من إعداد الباحثين.

ثالثاً: أشكال حديثة في مجال تمويل التعليم الجامعي الخاص:

على الرغم من وجود عدة نماذج وصيغ متعددة من التعليم الجامعي الخاص، وهو ما استتبع وجود عدة نماذج في تمويل التعليم الجامعي الخاص، فإن أساس التمويل في معظم المؤسسات معتمد على الرسوم التعليمية التي يدفعها الطلاب، وبدون هذه الرسوم قد يكون بقاء هذه المؤسسات مستحيلاً.

ولذلك بدأت عديد من دول العالم تفكر في اتجاهات معاصرة لتمويل التعليم الجامعي الخاص بما تحقق العدالة، والإتاحة، وتكافؤ الفرص للجميع، ومشاركة الدولة في الإنفاق على هذه المؤسسات بشكل أكبر.

ومن تلك النماذج الحديثة لتمويل التعليم الجامعي الخاص:

أولاً: مشاركة الطالب في التكلفة:

ويقصد بالمشاركة في التكلفة فرض المصروفات أو زيادتها بصورة حادة عبر مشهد من المشاهد التالية التي أوردها كل من "Johnstone J. Mehta" وهي[٥٤]:

١ـ توافر أنواع أخرى من الرسوم غير مميزة بالإضافة إلى مصروفات الدراسة الجامعية المقررة

ويقصد بذلك فرص رسوم إضافية أو رسم إجباري لمرة واحدة مثل رسم استمارة والتسجيل والقيد والأنشطة الطلابية، والأنشطة الرياضية، والتكنولوجية، وقد اشتهرت ولاية كاليفورنيا بقدرتها على الاحتفاظ برسوم دراسية قليلة مقابل الرسوم المرتفعة التي تحصلها.

٢ـ تكلفة الطالب في مؤسسة التعليم الجامعي الخاص بعينها أو في البرنامج الدراسي تحت الاختبار

ويقصد بها أن يشارك الطالب في تكلفة الالتحاق بالتعليم الجامعي الخاص، وأن تحصل منه رسوم مبنية على أساس سياسة تحمل نسبة من نفقات التدريس لكل طالب.

٣ـ الأرباح الخاصة المعتقد تحقيقها لمؤسسات أو درجات علمية بعينها

فمن المسموح تحصيل مصروفات إضافية تتفاوت بتفاوت الدرجات العلمية التي تمنحها تلك الجامعات فالعلوم الصحية بصفة عامة تصاحبها رسوم مرتفعة تتناسب مع رقي المهنة وزيادة الطلب الاجتماعي على دراسة الاقتصاد، والإدارة ، والحقوق، وعلوم وبيانات الحاسب واللغة الانجليزية يصاحبها كذلك فرض رسوم عالية على الالتحاق بهذه التخصصات في الجامعات الخاصة تلبية لحاجة المجتمع.

٤ـ تكاليف بعثة الطالب

وهنا يفرض على الطلاب رسوم خاصة مقابل رفاهية العيش لمن يرغب من الطلاب في الإقامة في سكن حضاري مترف بالتكيفات، وغرف النوم الخاصة، ومستوى الخدمة الفندقية المتميزة هذا يتحمله الطالب، أما الآخر الأقل قدرة على الإنفاق متوفر له أماكن أقل تكلفة تدعمها الدولة بأجر زهيد لا يكاد يذكر.

٥ـ استعداد الآباء لتحمل رفاهية الإنفاق

بعض الآباء لديه القدرة على التضحية المادية العالية من أجل ضمان مستوى جيد لتعليم الأبناء ومن الإمكان توفير بيئة جامعية خاصة تناسب هذا النوع من التوجه الفلسفي الراغب في كفالة مميزة ومكلفة لأولاده لضمان الاستمرار في التعليم الجامعي.

٦ـ توفير النفقات في إجازة نصف العام أو إجازة الصيف

العمل من أجل التعليم توجه عصري جديد يمكن الطلاب من كفالة أنفسهم مادياً من خلال الالتحاق بأعمال توفر لهم نفقات تعليمهم، والتعليم الجامعي الخاص الأمريكي يدّعم هذا التوجه بمنح طلابه الفرصة للعمل بعض الوقت، والتوقف لفترات عن الدراسة لتحصيل هذه النفقات.

٧ـ منح الطلاب قروض تعليمية ميسرة

في حالة اتساع الفجوة بين الطلاب الذين تتحمل أسرهم نفقات تعليميهم الجامعي الخاص بمعدلات عالية من الرفاهية، يمكن لأقرانهم الفقراء الاستفادة من قروض تعليمية ميسرة تقدم لهم من الدولة لاستكمال تعليمهم الجامعي، ثم تسدد هذه القروض لاحقاً وبفوائد زهيدة جداً بعدما يتمكن هؤلاء الطلاب من الالتحاق بسوق العمل.

باستعراض البدائل التمويلية العصرية التي أوردها كل من (Johnstone, J. Mehta)

يلخص البحث إلى التأكيد على أن بدائل التمويل يمكن أن تتحول من الدولة تماماً لصالح تلك المؤسسات الخاصة بما يضمن لها استقلالية مالية وإدارية وأكاديمية عبر بدائل تمويلية غير تقليدية، تؤمن للأثرياء الالتحاق بتعليم جامعي خاص فائق الجودة، يتواكب مع ما يقوم هؤلاء الطلاب بسداده مقابل تعليمهم في مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة، وفي نفس الوقت التزام صارم بالعدالة وحق الفقراء في تلقي التعليم والالتحاق بمؤسسات التعليمي الجامعي الخاص ولكن بامتيازات أقل من أقرانهم الأثرياء على مستوى الرفاهية وليس على مستوى تلقي الخدمة التعليمية فكلاهما يتلقي خدمة أكاديمية واحدة.

٢- المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم الجامعي الخاص

وتتضمن تلك المشاركة أحد الممارسات التالية(٥٥):

١- إبرام عقود شراكة بين الجامعات الخاصة وقطاعات الانتاج الخاصة بالدولة بما يضمن كفالة هذه القطاعات بكلفة تعليم الطلاب لإعدادهم ككوادر يمكن الاستفادة منهم مستقبلاً.

٢- السماح لمؤسسات المجتمع المدني بتبني مبادرات تطوعية لتمويل التعليم الجامعي الخاصة يتمثل في كفالة الطلاب غير القادرين على تحمل نفقات تعليمهم، ودعم المبادرات الإبداعية للمبدعين، وتعزيز مكانة الجامعات الخاصة في المجتمع.

٣- الاستثمار الجيد للمنح والعطايا والهدايا والهبات والقروض التي تخصص للإنفاق على التعليم الخاص وكفالة حق الطلاب في الاستمتاع بتلك الموارد بشكل عادل ومتوازن.

٣- المشاركة في تمويل التعليم الجامعي الخاص وفقاً لنظام B.O.T

وهذا النظام يعد اختصاراً لثلاث كلمات هي البناء "Build"، التشغيل "Operate"، النقل "Transfer" ويقصد بهذا التوجه، تمويل التعليم الجامعي الخاص من خلال إدارة مؤسسات القطاع الخاص لهذا النوع من التعليم، ومنح هذه المؤسسات الخاصة امتيازات حكومية تتضمن علاقة تعاقدية معها، تتضمن دعم التوجه نحو التعليم الخاص والذي بمقتضاه يخول لشركة المشروع "المنفذ" الحصول على عائدات المشروع أثناء فترة الامتياز، على أن تقوم هذه الشركات الخاصة عند انتهاء الفترة المحددة المتفق عليها سلفاً بتحويل ملكية أصول المشروع إلى الحكومة في حالة جيدة كما هو متفق عليه في العقد ودون مقابل من قبل الحكومة، وللحكومة الحق في إعادة تجديد التعاقد مع نفس المؤسسة المسئولة عن الإدارة أو أي مؤسسة أخرى جديدة.

٤- تحويل الجامعات الخاصة لشركات وطرح أسهمها في البورصة:

يرى الكثير من رجال التعليم والاقتصاد أن تحويل الجامعات الخاصة لشركات وطرح أسهمها في البورصة قد يحقق مجموعة من الأهداف أهمها، الارتقاء بالتعليم الجامعي الخاص، وتطبيق مبادئ الجودة الشاملة، ودعم التوجه الوطني والعالمي والتنافس في تلك الجامعات الخاصة، ودعم ثقافة السلام واحترام الآخر في إطار جو من الود واحترام الرأي والرأي الآخر.

ووفقاً لنظام B.O.T يمكن لرجال الأعمال والمؤسسات الخاصة ذات التوجهات الاستثمارية، الاستفادة من المنح والمغريات التي تمنحها لهم الحكومة في مجال بناء مؤسسات للتعليم الجامعي الخاص.

ويلخص الشكل التالي الأشكال الحديثة في مجال تمويل التعليم الجامعي الخاص:

شكل رقم (٧) أشكال حديثة في مجال تمويل التعليم الجامعي الخاص "الشكل من إعداد الباحثين"(*)

الأول: ثابت وهو اللوائح والقوانين والعلاقات المتداخلة بين نوعيات هذا التعليم ومدى سلطة الدولة على نظامها التعليمي الجامعي.

والثاني: تنوعات الأداء المتباينة وفقاً لثقافات الأمم، وقناعاتها بالتعليم وأوجه الاستثمار من خلاله, فنراه في دول ما يمثل عصب النظام التعليمي الجامعي، ونراه في دول أخرى يشارك الدولة في تناغم رائع يبرز الوجه المشرق لمفهوم الشراكة في التعليم، ونراه في دول أخرى محل شك وريبة واعتداء على مفاهيم العدالة والمواطنة واحترام حقوق الإنسان في تعليم عادل للجميع.

(*) الشكل من إعداد الباحثين.

٣- تنوعت رؤى التمويل بتنوع الظروف الاقتصادية والاجتماعية، فالتعليم الخاص في أوربا نراه يتمتع في أغلبه باستقلالية مالية وإدارية وفق آليات قانونية ينظمها الدستور والقانون يحفظ للتعليم خصوصيته وللدولة سيادتها.

٤- التنوعات المتعددة للتعليم الجامعي الخاص توضح بما لا يدع مجالاً للشك أنه لا توجد استراتيجية عالمية موحدة للإتفاق عليها فيما يخص هذا النوع من التعليم، إذ يعبر كل اتجاه عن البلد الذي ينتمي إليه بل وينبع من خلال الرؤى الاقتصادية والاجتماعية لهذا البلد.

القسم الثاني: الإطار الميداني للبحث

أولاً: الدراسة الميدانية وإجراءتها

تناول البحث في إطاره النظري الإطار المفاهيمى لخصخصة التعليم العالى فى مصر وأهم الأطر النظرية والقانونية التى تؤثر على خصخصة التعليم العالى، وكذلك استعراض البحث لأهم التوجهات العالمية فى ميدان الخصخصة وآليات التمويل فى إطار من التوافق والتناغم بين الدولة وبين الجامعات الخاصة بما يحقق معادلة التوافق فى لإطار الكيان التعليمى الواحد.

ويتناول البحث فى هذا القسم الإطار الميدانى والذى يمكن من خلاله بناء تصور مقترح لخصخصة التعليم الجامعى بمصر فى ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة.

ويتضمن هذا القسم :

أولاً: أهداف البحث الميدانية.

ثانياً: أدوات البحث الميدانية.

ثالثاً: عينة ومجتمع البحث.

رابعاً: تحليل نتائج البحث الميدانية.

أولاً: أهداف البحث الميدانية :

يستمد البحث أهدافه الميدانية من مجموعة الأهداف النظرية التى استعرضها البحث فى إطاره النظرى وصولاً إلى بناء تصور مقترح لخصخصة التعليم الجامعى فى مصر فى ضوء وجهة الاتجاهات العالمية المعاصرة، ولتحقيق هذا الهدف الرئيس فإن ذلك يستلزم:

١- التعرف على الإطار المفاهيمى للتعليم الخاص فى مصر.

٢- تحليل أهم الرؤى المتباينة حيال التعليم العالى الخاص فى مصر قبولاً أو رفضاً.

٣- استعراض أهم التوجهات العالمية الداعمة لخصخصة التعليم العالى الجامعى.

٤- تحليل أهم المعوقات التى تواجه الاتجاه المعاصر لتعزيز التعليم الجامعى الخاص.

٥- بناء تصور مقترح لخصخصة التعليم الجامعى فى مصر فى ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة.

ثانياً: أدوات البحث الميدانية :

يستخدم البحث المنهج الوصفى وذلك لتحليل اتجاهات خصخصة التعليم الجامعى فى مصر فى ضوء بعض التوجهات العالمية، وتم اختيار المقابلة المفتوحة كأداة للبحث لكونها أقدر أدوات

البحث على تحقيق التفاعل والتواصل المباشر للوصول إلى اجابات مباشرة وواضحة ودقيقة عن الأسئلة المطروحة محل التواصل والنقاش والتحليل.

ثالثاً: عينة ومجتمع البحث :

تمثلت عينة البحث فى مجموعة من الشخصيات البارزة فى مجال التعليم الخاص فى مصر وعددهم عشرة أشخاص موزعين (ثلاثة من رؤساء الجامعات الخاصة السابقين وأربعة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة، وثلاثة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية المحولين لجامعات خاصة)

رابعاً: أسئلة المقابلة المفتوحة :

١- ما متطلبات تحقيق التوافق بين التعليم الجامعى الخاص والحكومى فى مصر لدعم توجهات الدولة نحو خدمة تعليمية جامعية راقية؟

٢- ما أهم المعوقات التى تحول دون نجاح التوجهات نحو خصخصة التعليم الجامعى فى مصر؟

٣- ما الرؤى المقترحة لخصخصة التعليم الجامعى فى مصر فى ضوء أبرز الاتجاهات العالمية المعاصرة؟

خامساً: تحليل نتائج البحث الميدانية :

قام الباحثان بتحليل الإجابة عن الأسئلة المطروحة على العينة على النحو التالى:

أولاً: تحليل الإجابة عن السؤال الأول والذى تضمن:

متطلبات تحقيق التوافق بين التعليم الجامعى الخاص والحكومى فى مصر لدعم توجهات الدولة نحو خدمة تعليمية راقية.

واتفق خمسة من أعضاء الهيئة على ما يلى:

- الاعتراف بالتوافق فى إطار العدالة وتكافوء الفرص المتاحة أمام الجميع.
- الانطلاق نحو خصخصة التعليم الجامعى وذلك فيما لا يخل بمبادىء الهوية والمواطنة والثوابت الوطنية الراسخة.
- التوافق المجتمعى تجاه فكرة الدمج بين التعليم الجامعى الخاص والحكومى.
- تدعم التوجه نحو تجويد خدمة التعليم العالى الحكومى والخاص من خلال الارتباط بسوق العمل.
- تعزيز اللوائح والقوانين بما يضمن فض الاشتباك بين هذين النوعين من التعليم وبناء جسور من الثقة المتبادلة بينهم.
- القضاء على مظاهر الخوف المجتمعى من انتشار فكرة التعليم الجامعى الخاص ودعم الدولة له.
- استحداث آليات جديدة لدعم الرؤى المستقبلية لمستقبل التعاون بين التعليم الجامعى الخاص والحكومى فى مصر.
- تعزيز المتطلبات المالية والمجتمعية والثقافية والوطنية المرسخة للاستفادة من رؤى التطوير المستقبلى فيما يخص سياسات خصخصة التعليم الجامعى فى مصر.

- إلا أن رؤساء الجامعات الخاصة السابقة أكدوا على أن هذه المتطلبات الأساسية تحتاج إلى توجه جرىء من الدولة يتخلص من قواعد الروتين التى تقف حاءلاً أمام رؤى المستقبل فيما يخص التوجه نحو تعزيز مكانة التعليم الجامعى الخاص فى مصر.

ثانياً: تحليل إجابة السؤال الثانى والذى تتضمن:

أهم المعوقات التى تحول دون نجاح توجهات الدولة نحو خصخصة التعليم الجامعى فى مصر؟

واتفقت العينة كاملة على مايلى:

١- الأطر التشريعية غير المرنة التى لا تتوافق مع متطلبات المرحلة الحالية.

٢- الإدعاءات المتكررة من قبل دعاة التوجه الاشتراكى بعنصرية الدولة ودعمها لرعاة رأس المال على حساب الفقراء من الطلاب.

٣- اتهام الدولة بأنمها تركت الفقراء فريسة سهلة للأوضاع الاقتصادية الصعبة وأنها غير مسئولة عن نوعية التعليم الجامعى المخصص للطلاب.

٤- الازدواجية التى ينظر بها المجتمع إلى الجامعات الخاصة بإعتبارها ترفع شعارات جوفاء للعدالة واستقطاب العناصر المميزة من الطلاب دون ترجمة حقيقية على أرض الواقع.

٥- اتهام الدولة بأن هدفها هو الربح المادى فقط من خلال منح التراخيص بإنشاء جامعات خاصة دون اهتمام بجودة التعليم الجامعى ونوعية التخصصات المطلوبة والارتباط الوثيق مع سوق العمل.

٦- غياب قدرة الدولة على ضبط الممارسات داخل تلك الكيانات الخاصة مما يلقى بظلال من الشك حول آفاق التعاون المأمولة بين الجامعات الحكومية والخاصة والذى يُعد إلى الأن أمنية صعبة التحقق.

٧- غياب آلية اختيار الكوادر الإدارية بتلك المؤسسات وازدواجية المال والكفاءة والتى لا يمكن قياس أثرها بوضوح فى ظل ممارسات غير أكاديمية فى بعض هذه المؤسسات الخاصة مما يعد فى بعض الكيانات الخاصة باباً من أبواب الفساد.

٨- غياب قدرة الدولة على ضبط الانفاق على هذه المؤسسات فى ضوء اعتمادها المطلق على الربحية بعيداً عن جودة الأداء فى أغلبها.

إلا أن خمسة من أعضاء العينة خالفوا الآراء السابقة واعتبروا أنها تجنى على النظرة الواقعية للتعليم الخاص فى مصر وأن المعوقات السابقة هى اتهامات أكثر منها معوقات وهى تبرز للمجتمع صورة سيئة عن التعليم الخاص، ومع ذلك اتفقوا على أن هناك مجموعة من المعوقات تحد من دور الدولة فى دعم التوجه نحو خصخصة التعليم الجامعى وتمثلت أهم هذه المعوقات موضع اتفاقهم على:

- القيد والتى تفرضها الدولة على التعليم الخاص فى مصر.
- النظرة المجتمعية الطبقية لمؤسسات التعليم الخاص.
- الاحساس المجتمعى بأن الجامعات الخاصة هى جامعات للفساد بكل أنواعه.
- الإيمان بأن التعليم الخاص لدى البعض هو ضد سيادة الدولة ومحطم للهوية المصرية.

ويلاحظ من خلال تحليل إجابة هذه المحاور مدى التباين بين أعضاء العينة والذين تعبر آرائهم عن مدى قناعاتهم بالتعليم الخاص فى مصر وأهمية التوجه إليه كاتجاه كاتجاه عالمى جديد.

والبحث يؤكد على أهمية التنوع فى إجابة هذا المحور إلا أنه يؤكد على أن العينة كاملة اتفقت على ما يلى:

- القيود المفروضة من الدولة على مؤسسات التعليم الجامعى الخاص.
- النظرة المجتمعية السيئة للتعليم الجامعى الخاص.
- النظرة المجتمعية السيئة لمخرجات التعليم الجامعى الخاص.
- النظر إلى التعليم الجامعى الخاص على أنه ضد الهوية الوطنية.

تحليل الإجابة عن السؤال الثالث والذى تضمن:(•)

أهم الرؤى المقترحة لخصخصة التعليم الجامعى فى مصر فى ضوء أبرز الاتجاهات العالمية المعاصرة:

فى تحليل الإجابة عن هذا السؤال اتفق أعضاء العينة جميعاً على الرؤى والمقترحات التالية:

١- تحديد أهم التحديات والمعوقات التى تحول دون التحول الوطنى السليم نحو الخصخصة فى ضوء مراعاة مبادىء العدالة ومتطلبات التميز والانطلاق نحو التنافسية العالمية فى مجال التعليم والذى يمثل التعليم الخاص العالمى مظهراً مهماً من مظاهر التميز والرقى.

٢- تحديد الاعتبارات العامة لخصخصة التعليم الجامعى وأن تكون هذه الاعتبارات مدعومة بقوى دعم مجتمعى وثقافى قوى يمكن الدولة من تعزيز مسيرة التوجه نحو تخصيص مؤسسات التعليم العالى فى مصر.

٣- تحديد المسارات الخاصة لخصخصة التعليم الجامعى وفق أطر سياسية ومجتمعية وأخلاقية واقتصادية وثقافية وتربوية.

٤- التواصل مع أحدث التوجهات العالمية فى مجال خصخصة التعليم الجامعى والاستفادة من هذه الرؤى فى تعزيز التوجه المصرى الحديث نحو تعزيز خصخصة بعض مؤسسات التعليم الجامعى فى مصر فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة.

٥- استحداث آليات تمويلية جديدة لتمويل التعليم الجامعى الخاص بما يضمن تحقيق معادلة التواصل بين الانفاق املتنامى على هذه المؤسسات كاستهلاك وبين الانفاق الطلابى على الالتحاق بهذه المؤسسات كاستثمار فيه جزء من أجزاء الربحية المشروعة.

٦- استخدام آليات جديدة للمساءلة والمحاسبية تضمن سيطرة الدولة على مؤسسات التعليم الجامعى الخاصة بما يضمن نوعاً جديداً من أنواع المساءلة الشعبية لهذه المؤسسات إذ هى تتقاضى أموالاً مهولة مقابل خدمات مميزة للطلاب وهنا وجبت المحاسبة.

٧- تحديد أهم متطلبات تحقيق الرؤية المقترحة وبناء خطة استراتيجية طموحة لتعزيز هذا التوجه المستقبلى.

٨- الانفتاح المستمر على أهم التوجهات العالمية فى مجال خصخصة التعليم الجامعى والاستفادة من هذه الرؤى فى اطار التعاون المشترك مع الحفاظ على الهوية.

٩- الانطلاق نحو الاستثمار التعليمي باعتباره ارقى أنواع الاستثمار.

(•) تم إطلاع السادة أعضاء العينة على أهم الاتجاهات العالمية فى مجال خصخصة التعليم الجامعى.

١٠- دعم التنافس الشريف بين مؤسسات التعليم الحكومى الجامعية ومؤسسات التعليم الجامعى الخاص فى اطار الشراكة الفعالة بينهما والتى هى فى الأصل توجه عصرى نحو المواطنة الحقة.

ثانياً:الرؤية المقترحة لخصخصة التعليم الجامعي في مصر في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة

تناول البحث في المبحثين السابقين إطاراً مفاهيمياً ونظرياً وضح من خلاله الفلسفة المعاصرة للتعليم الجامعي الخاص، واللوائح المنظمة له، والضوابط الداعمة لوجوده والرؤى المتباينة حيال وجوده بين داعمين ومؤيدين له، ومعارضين ورافضين له كذلك، وتناول البحث المبررات المحلية والعالمية الداعمة لوجود التعليم الجامعي الخاص، وأهم الرؤى الحديثة المعبرة عن توجهات خصخصة التعليم الجامعي عالمياً وعربياً ومحلياً من حيث الفلسفة العامة وسبل التمويل المتنوع لهذا النوع من التعليم.

ويسعى البحث في هذا المبحث إلي تقديم رؤية مقترحة لتمكين التعليم الجامعي الخاص بمصر من الاستفادة من الاتجاهات الحديثة للخصخصة، وذلك وفق آلية مقترحة مكونة من ثمانية محاور يبرزها البحث في الشكل التالي:

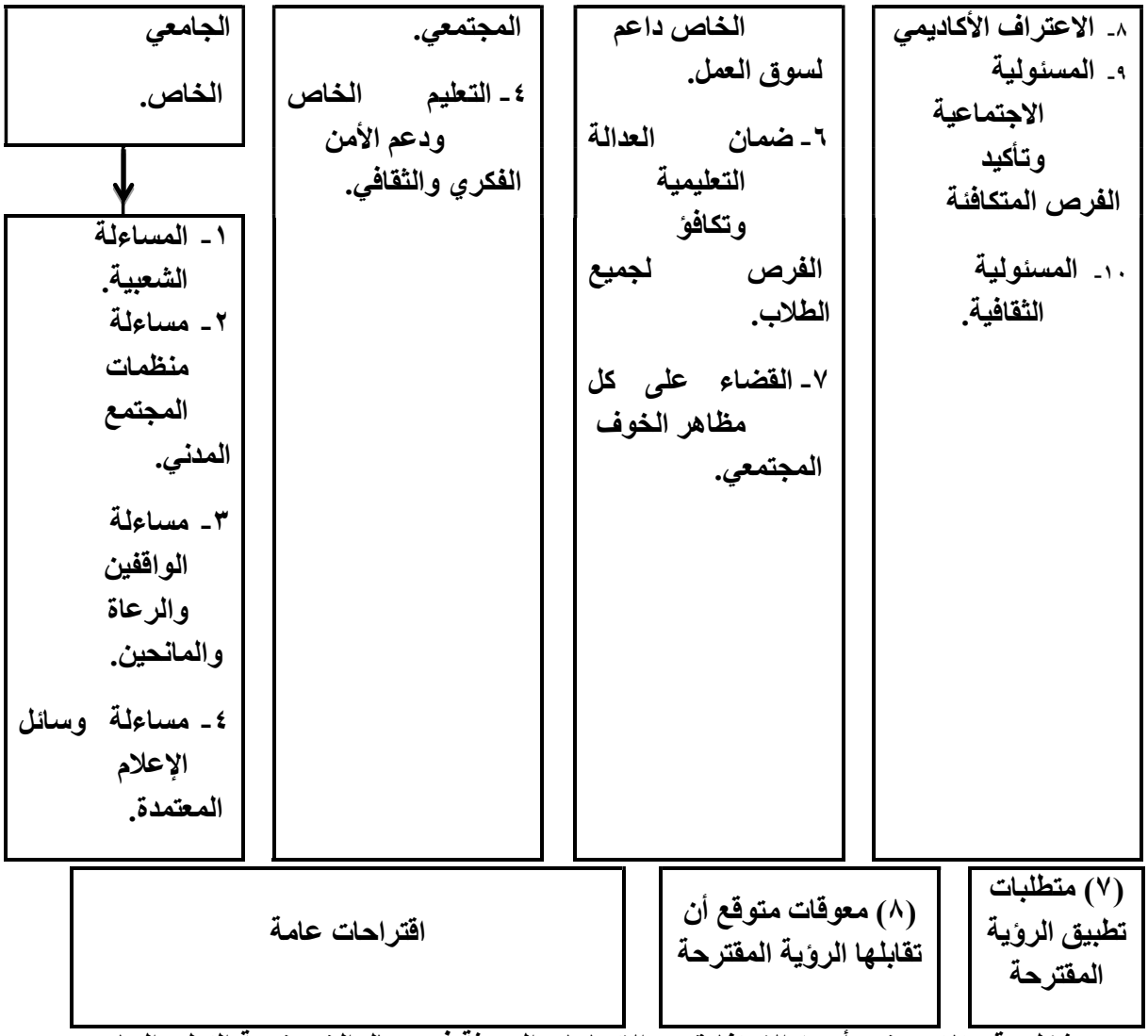

شكل رقم (٨) يوضح أوجه الاستفادة من الاتجاهات الحديثة في مجال الخصخصة التعليم الجامعي بمصر (•)

وتتمثل أهم محاور الاستفادة من الإتجاهات المعاصرة في مجال خصخصة التعليم الجامعي بمصر فيما يلي:

أولاً: إبراز التحديات التي تواجه التعليم الجامعي الخاص في مصر في وضوء الاتجاهات الحديثة:

تتمثل أهم هذه التحديات فيما يلي:

١- تحديات خاصة بالتمويل:

(•) الشكل من إعداد الباحثين.

فالتعليم الجامعي الخاص في مصر يحتاج إلى آلية جديدة للتمويل، إذ لا يراعي التمويل المعاصر الذي يعتمد على ما يدفعه الطلاب فقط من مصروفات معايير العدالة وتكافؤ الفرص.

٢ـ التقدم التكنولوجي:

تحدى التقدم التكنولوجي يعد من أهم التحديات التي تواجه التعليم الجامعي الخاص في مصر فالتكلفة العالية للتكنولوجيا المتقدمة تفرض على هذا النوع من التعليم أن يسعى لمواكبة متطلبات التقنية المعاصرة والتي تزداد شراستها يوماً بعد يوم.

٣ـ آليات السوق:

التعامل بنجاح مع السوق هو الذي يميز جامعة عن أخرى، إلا أن السوق متقلب ومتغير بشدة، وقد يفرض آلياته على الجامعة، وبالتالي إما الانخراط فيه فتفتقد الجامعة هويتها الثقافية وتتعرض إلى اهتزازات شديدة بسبب تقلبات السوق وإما الابتعاد عنه وحينئذ لا تملك الجامعة إلا أن تركز على المناهج الكلاسيكية التقليدية وتعبر عن روح العصر.

٤ـ نهاية عصر الوظيفة:

التغيرات الحادثة في السوق والتكنولوجيا جعلت من الوظيفة أو المسار المهني للشخص Career مسألة متقلبة متغيرة هي الأخرى وهذا الوضع يمثل إشكالية كبيرة أمام التعليم العالي كله العام والخاص، لكنه أصعب بالنسبة للخاص الذي يرتبط مناهجه ومساقاته بالاحتياجات الآن للسوق مدفوعاً بحافز الربح.

٥ـ عالمية التعليم العالي:

- هل يمكن أن تميز خدمات التعليم العالي الخاص المحلي خارج الوطن؟ وهل يقدر على منافسه الجامعات الأجنبية المتعددة الجنسية على أرضه؟ وسواء قبلنا فروعاً لجامعات اجنبية أو برامج أجنبية لجامعات متعددة الجنسية فما هي ملاءمة ومواءمة هذه البرامج للأهداف القومية؟ وفي تأثير ذلك على الثقافة والهوية الوطنية؟

٦ـ التنافسية بين الجامعات:

- ضرورة فتح الباب أمام تنافسية تحافظ على الزمالة الأكاديمية داخل الجامعة وخارجها بين السادة أعضاء هيئة التدريس.

٧ـ البحث العلمي:

- البحوث تحتاج إلى تمويل كبير والتمويل يأتي من السوق وفق احتياجاته وآلياته والسوق الذي يدفع، ولا يقبل ولا يدفع إلا للبحوث التطبيقية المرتبطة بمشكلاته- معنى ذلك إن احتياجات السوق

المتغيرة هي التي تشكل طبيعة وتوجيهات وموضوعات البحوث - إلا أن البحوث هي المنوط بها إنتاج المعرفة والمعرفة ليست تطبيقية فقط فما هو إذن مصير البحوث الأساسية في العلوم الإنسانية والطبيعية، ومن المسئول عن تمويلها؟

٨- الاعتراف الأكاديمي:

- فالجامعات الخاصة في حاجة إلى ما يشير إلى امتلاكها لمعايير الجودة المرغوبة والمتفق عليها من الجهات المعنية، حتى تعترف بها تلك الجهات والأفراد.

٩- المسئولية الاجتماعية وتأكد الفرصة المتكافئة:

- توفير فرص تعليمية للمتميزين غير القادرين.

١٠- المسئولية الثقافية:

- لابد للجامعات الخاصة أن تضع الخطط الواضحة والأهداف الاستراتيجية إزاء هذه المسئولية.

ثانياً: الاعتبارات العامة لخصخصة التعليم الجامعي مصر في ضوء الاتجاهات الحديثة:

تتمثل أهم هذه الاعتبارات فيما يلي:

أولاً: القناعة بأن خصخصة التعليم الجامعي أصبح اتجاها استراتيجياً عالمياً يجب التعاطي معه في مصر بواقعية وحرفية ومهنية.

ثانياً: الإيمان بأن التوسع في التعليم الجامعي الخاص لا يعني بأي حال من الأحوال تخلي الدولة عن التزامها بكفالة التعليم للجميع.

ثالثاً: القناعة بأن التعليم الجامعي الخاص يجب أن ينطلق في إطار يحقق تكافؤ الفرص التعليمية.

رابعاً: مواكبة الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال خصخصة التعليم الجامعي وتعزيز سبل الاستفادة من هذه التوجهات محلياً بما يحقق الغايات المنشودة من التعليم الجامعي الخاص في مصر.

خامساً: دعم أواصر التعاون والتواصل بين الجامعات الخاصة.

سادساً: القناعة بأن التعليم الجامعي الخاص يجب أن يكون داعماً لسوق العمل.

سابعاً: استيعاب أكبر عدد من الطلاب بما يحقق الغايات المنشودة من التعليم الجامعي الخاص جنباً إلى جنب مع الجامعات الحكومية.

ثامناً: المواءمة بين سعي الجامعات الخاصة للاستثمار التعليمي وتحقيق الربح المالي وفق ضوابط وأسس متفق عليها وبين ضمان حقوق الطلاب غير القادرين على الالتحاق بهذه المؤسسات.

تاسعاً: القضاء على كل مظاهر الخوف المجتمعي من انتشار الجامعات الخاصة.

عاشراً: التوافق والتناغم علي ما يتوقعه المجتمع من تلك الجامعات الخاصة، إذ يبقى السؤال المهم وهو: أي إضافة تلك التي تقدمها هذه الجامعات الخاصة للمجتمع؟

ثالثاً: المسارات المقترحة لخصخصة التعليم الجامعي بمصر في ضوء الاتجاهات المعاصرة.

أولاً: الإطار التشريعي:

وتتضمن المقترحات التالية:

١- إعادة النظر في اللوائح المنظمة للتعليم الجامعي الخاص في مصر بما يتواكب مع المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية المعاصرة ومنح المتميزين علمياً فرصاً مجانية للتعليم داخلياً وخارجياً.

٢- فض الاشتباك القانوني بين الجامعات الخاصة والحكومية.

٣- تعديل اللوائح والأطر القانونية الروتينية التي تعين الانفتاح المنشود نحو الجامعات الخاصة في مصر بما يضمن للراغبين في الاستثمار البشري أن تكون الجامعات الخاصة هي إحدى وجهاتهم المنشودة.

٤- التأكيد القانوني على كل ما يتعلق بالجامعات الخاصة من أطر إدارية وتمويلية وأكاديمية باعتبارها مؤسسات مستقلة ذات شخصية اعتبارية حتى تتمكن الدولة من إخضاعها للمساءلة والمحاسبة حال مخالفة القانون.

٥- إنشاء ما يسمى بالمجلس الأعلى للتعليم الخاص يتكفل بكافة شئون التعليم الجامعي الخاص في إطار تعاوني تشاركي هادف مع وزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات وهذا اتجاه يدّعم استقلالية التعليم الخاص والرقي من شأنه.

ثانياً: تمكين مؤسسات التعليم الجامعي الخاص من دعم استقرار المجتمع في ضوء التوجهات الحديثة:

وهذا الدور يمكن أن تقوم به مؤسسات التعليم الجامعي الخاص عن طريق ما يلي:

أ) التعليم الجامعي الخاص ودعم المجتمع سياسياً من خلال:

١- تنمية الوعي السياسي لدى شباب الجامعات بما يدّعم توجهاتهم نحو:

- فلسفة المجتمع السياسية وأهدافه.

- الثقافة السياسية للمجتمع.

- التاريخ الوطني ومعالمه الرئيسية.

- النظام السياسي ومؤسساته.

- واجبات المواطنة ومسئولياتها وحقوقها.

- الاتجاهات السياسية والفكرية والعالمية المعاصرة.

٢- تنمية الاتجاهات والقيم الإيجابية لدى شباب الجامعات سياسياً من خلال:

- فهم الديمقراطية السليمة وأسس ممارستها عملياً.

- دعم الحوار والمناقشة واحترام الرأي والرأي الآخر كاتجاه عالمي للمواطنة.

- الحوار والمناقشة - كذلك - للتحرر من الإرهاب والتطرف الفكري.

٣- تنمية قدرة شباب الجامعات الخاصة سياسياً على المشاركة الإيجابية هي:

- التنظيمات السياسية الرسمية.

- عملية اتخاذ القرار الجماعي.

- مواجهة الاتجاهات الفكرية الفاسدة المضادة للمجتمع.

ب) التعليم الجامعي الخاص ودعم المجتمع اقتصادياً:

ويمكن للجامعات الخاصة في ضوء الاتجاهات المعاصرة أن تقدم بهذا الدور من خلال:

١- تنمية احترام الطلاب بالجامعات الخاصة لقيمة الوقت والعمل الجاد.

٢- الاهتمام بالتخصصات التي تلبي حاجات المجتمع وسوق العمل.

٣- الاهتمام بالتكنولوجيا واللغات الأجنبية.

٤- تنمية الطلاب على احترام المنتج المحلي "حثهم على صيانته وتقديره".

٥- تشجيع الطلاب لإقامة مشروعات استثمارية صغيرة كنوع من أنواع التوافق بين متطلبات سوق العمل ونوع الدراسة المتخصصة التي تقدمها لهم الجامعات الخاصة.

ج) التعليم الجامعي الخاص ودعم الأمن المجتمعي:

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال:

١- تنمية الاتجاه لدى طلاب الجامعات الخاصة نحو التصدي للظواهر المرضية في المجتمع مثل الرشوة والفساد بأنواعه.

٢- تنمية الاتجاه لدى الطلاب نحو التمسك بالقيم والمثل العليا والأخلاق الفاضلة.

٣- تشجيع ودعم مبادرات المشاركة المجتمعية التطوعية لطلاب الجامعات الخاصة لخدمة المجتمع.

٤- ترسيخ متطلبات الأمن المجتمعي القائم على احترام الآخر.

٦- دعم أواصر التعاون والتواصل بين طلاب الجامعات الخاصة والحكومية لدعم الاستقرار المجتمعي وترسيخ الولاء والانتماء للوطن عبر فعاليات اجتماعية متنوعة ترسخ هذا التوجه.

د) التعليم الجامعي الخاص ودعم الأمن الثقافي والفكري في المجتمع:

يتهم التعليم الخاص بأنه هادم للأمن الثقافى والفكرى فى المجتمع، والتعليم الجامعي الخاص مطالب بدحض هذا الافتراء الباطل من خلال تبني ممارسات تدّعم الأمن الثقافي والفكري تتمثل فيما يلي:

١- دعم احترام الطلاب لثقافة بلادهم واحترام المقدرات التراثية والتاريخية.

٢- تنظيم الفعاليات الثقافية الداعمة لحفظ الثقافة والتراث مثل المعارض والمسابقات والندوات واللقاءات الفكرية مع أعلام الفكر والثقافة والفن والمجتمع.

٣- دعم الانفتاح العقلاني المحسوب على الثقافات الأخرى والاستفادة من الانفتاح الحضاري على الآخر بما يدّعم قيمنا الراسخة ويمنحنا الفرصة للاستفادة من مظاهر تميز الآخر المتقدم علينا فكراً وثقافة.

٤- دعم وتبني المبادرات الإبداعية لدى الطلاب وتسويق هذه المبادرات محلياً وعالمياً بما يمكن هؤلاء الطلاب من الاستفادة من تلك الآليات الداعمة لإبداعهم والتي لا تتوافر في كثير من الجماعات الحكومية.

٥- الاهتمام بالمكتبات ودعمها داخل الجامعات الخاصة وتوفير مصادر المعلومات حتى يتمكن الطلاب من التعايش في بيئة ثقافية مستنيرة، تدعم لديهم الاحساس بالرغبة في البحث العلمي والنمو المهني والثقافي المتنوع.

رابعاً: توجهات جديدة مقترحة لخصخصة التعليم الجامعي:

في ضوء التحليل الشامل للتوجهات المعاصرة لخصخصة التعليم الجامعي، واستعراض فلسفته وأهدافه ولوائحه ومصادر تمويله، فإن البحث يقدم مجموعة من التوجهات المقترحة لخصخصة التعليم الجامعي تتوافق ومتطلبات القرن الحادي والعشرين، تتمثل فيما يلي:

- رؤى مقترحة لإدارة مؤسسات التعليم الجامعي الخاص، وتتضمن:

١- خصخصة التعليم الجامعي العام إدارياً مع الاحتفاظ بالصبغة الحكومية العامة من خلال شركات متخصصة في الإدارة:

يقترح البحث هنا تكليف شركات محترفة متخصصة في الإدارة بغدارة مؤسسات التعليم الجامعي العام للقضاء على السلبيات المتنوعة في القطاع التعليمي الجامعي العام والاستفادة من الرؤى العصرية الإدارية للشركات المحترفة والقادرة على إحداث نقلة نوعية جديدة في مؤسسات التعليم الجامعي وفقاً لمتطلبات العصر.

وهذا التوجه يتطابق مع نوع من أنواع الخصخصة في ماليزيا، إذ تتولى بعض شركات الإدارة المتخصصة إدارة المؤسسات الجامعية الحكومية وفق ضوابط إدارية صارمة[٥٦].

٢- خصخصة بعض الأقسام داخل الكليات ذات الإقبال المجتمعي المتميز:

في ظل الفجوة الرهيبة بين الجامعات الحكومية والخاصة، وندرة الموارد لدى كثير من الجامعات الحكومية، فإن البحث يقترح دعم اتجاه الجامعات الحكومية إلى إتباع سياسة خصخصة بعض الأقسام داخل الكليات ذات الإقبال المجتمعي المتميز والداعم لسوق العمل في الكليات النظرية أو العملية.

وهذا التوجه ليس بغريب على الجامعات المصرية إذ تقوم بعض كليات التجارة مثلاً بتوفير برامج متميزة مقابل نفقات عالية يتكفل بها الطلاب الملتحقون بهذه البرامج، وكذلك بعض كليات الطب والهندسة.

وهذا يتوافق مع ما أشار إليه (**George M. Dennison**) من أن بعض الدول تلجأ إلى اتجاهات غير معلنة في تخصص بعض برامج تعليمها الحكومي جلباً للاستثمارات المالية بما يمكنها من الوفاء بالتزامات أعضاء هيئة التدريس ومكافآتهم، والتطوير الشامل للبيئة التعليمية حتى تكون جاذبة للطلاب في ظل التنافس المحموم مع الجامعات الخاصة[٥٧].

٣- منح بعض الطلاب فرصاً تعليمية داخل مؤسسات التعليم الجامعي الخاص:

يقترح البحث أن تتيح الجامعات الحكومية الفرصة لبعض طلابها الالتحاق بالبرامج المناظرة لتخصصاتهم بالجامعات الخاصة عبر إيفادهم في بعثات ومهمات علمية خارجية أو داخلية وفق ضوابط تقوم على شراكة علمية تحكمها بروتوكولات للشراكة دعماً لوحدة الهدف، ودعماً للتأكيد على وحدة الرسالة التي يقدمها التعليم الجامعي بشقيه العام والخاص للمجتمع.

وهذا التوجه يتطابق مع ما تقوم به "إندونيسيا" من إيفاد بعض طلابها في الجامعات الحكومية إلى جامعات خاصة بأوروبا وأمريكا عبر منح تتكفل بها الدولة، وتضمن لطلابها مستوى تعليمياً راقياً بالجامعات الخاصة مما يعد نوعاً من أنواع الاستثمار البشري والشراكة المحمودة بين الجامعات الخاصة والحكومية، وهذا ما أكد عليه (**Dewi Susanti 2016**) حينما أشار إلى توجه إندونيسيا المعاصر في خصخصة التعليم الجامعي وتسويقه وسبل مواجهة تحديات هذا النوع من التعليم(٥٨).

٤- منح مؤسسات المجتمع المدني ذات التوجهات التعليمية فرصاً أكبر في المشاركة في إدارة مؤسسات التعليم الجامعي:

يقترح البحث هنا الاعتراف بمؤسسات المجتمع المدني كشريك مجتمعي فاعل قادر على تحقيق التوازن بين الدولة والمجتمع عبر اعتراف محسوب ومقنن من الدولة بشريك خاص داعم للإدارة وليس معتد عليها أو سارق لها، هذا التوجه الحديث يتواكب مع تنامي الأدوار التربوية لمؤسسات المجتمع المدني.

خامساً: استحداث آليات تمويلية جديدة لتمويل التعليم الجامعي الخاص في ضوء الاتجاهات الحديثة:

في ظل السعي المحموم لكافة دول العالم نحو مواكبة التغيرات المتلاحقة على كافة الأصعدة ومنها الاتجاه الواضح نحو الخصخصة في التعليم الجامعي، أصبح من المهم مواكبة التطورات المتلاحقة في ميدان تمويل التعليم الخاص. ولذا فإن البحث يقترح الأنماط الجديدة لتمويل التعليم الجامعي الخاص وهي:

١- فرض ضرائب جديدة خاصة بالتمويل الجامعي الخاص

إذ يقترح البحث أن تفرض الدولة على الجامعات الخاصة ضرائب تستقطع من مصروفات الطلاب بهذه الجامعات الخاصة لصالح أقرانهم بالجامعات الحكومية.

٢- عقد بروتوكولات للشراكة بين الجامعات الخاصة والمؤسسات الصناعية ورجال الأعمال:

وهذه الشراكة تستدعي أن تقوم الجامعات الخاصة بتسويق منتجها التعليمي الجيد المواكب لسوق العمل من خلال التعاون مع رجال الأعمال أو المؤسسات الصناعية المتميزة التي تتولى كفالة ورعاية هؤلاء الطلاب داخل جامعاتهم الخاصة.

٣- تحويل المراكز العلمية بالجامعات إلى مراكز استشارية:

في إطار خصخصة التعليم الجامعي فإن البحث يقترح أن تقوم الجامعات بتحويل المراكز العلمية لديها إلى مراكز استشارات معتمدة في كافة التخصصات تقدم الخدمات والاستشارات المتنوعة بأسلوب ربحي، وتتم إدراجها ضمن ميزانية الجامعة.

٤ـ منح الطلاب الإعانات والمنح والقروض كنوع من أنواع الاستثمار التعليمي:

يقترح البحث هنا أن تقوم الجامعات بالتدخل السريع لضمان كفالة تعليم الفقراء ليس في إطار مجاني ولكن في إطار استثماري يستهدف الربح مستقبلاً بأن تقوم تلك المؤسسات بمنح الطلاب قروضاً ميسرة تمكنهم من إتمام التعليم، ثم تحصل منهم مستقبلاً بفائدة محدودة جداً عندما يلتحقون بأعمال مربحة في المجتمع بفضل التعليم الذي حصلوا عليه.

وحسب (**Silov A., 2014**) فإن الطلاب في الاتحاد السوفيتي السابق ضاقوا ذرعاً بالقروض التي قدمتها لهم الدولة لاستكمال تعليمهم في مؤسسات التعليم الجامعي الخاص لديهم، وذلك لعجزهم عن سداد هذه القروض، فقاموا باتهام الدولة بالتخلي عنهم واستخدام خصخصة التعليم الجامعي كنوع من أنواع القهر والاعتداء على حرياتهم(٥٩).

٥ـ إعادة النظر في التعليم الجامعي الموازي برؤية جديدة:

وذلك من خلال إتاحة فرص الالتحاق بالجامعات لمن لم يحصل على النسبة المحددة من قبل مكتب التنسيق نظير مصروفات خاصة يتولى الطالب سدادها، ويتم ذلك وفق ضوابط صارمة، ولوائح جيدة تحقق أعلى درجة من درجات العدالة ومنح للطلاب الجادين للحصول على أنماط التعليم التي ينتمون الالتحاق بها.

٦ـ استمرار طلاب المدارس الثانوية الخاصة في التعليم الخاص الجامعي إجبارياً:

بما أن الطلاب الذي تلقوا تعليمياً ثانوياً في مؤسسات خاصة قد تأقلموا على هذا النمط من التعليم فأن البحث يقترح أن تكون هناك آلية ما لأن يلتحق هؤلاء الطلاب إجبارياً بمؤسسات التعليم الجامعي الخاصة، وهذا يحقق نوعاً من أنواع الإتاحة العادلة فالجامعات الخاصة أولى بطلابها الذين تلقوا تعليماً ثانوياً في مدارس خاصة، وفي نفس الوقت يحقق تكافؤ الفرص بين جميع الطلاب.

سادساً: استحداث آليات جديدة للمساءلة والمحاسبة والمتابعة للتعليم الجامعي الخاص:

التعليم الجامعي الخاص في مصر لا يجب أن يكون مصدراً للربح المادي فقط، بعيداً عن سلطة الدولة ورقابتها الصارمة، فالدولة تضمن لهذا التعليم الاستقلالية الإدارية كافة رغم كل المعوقات التي تحول دون تمتع هذه الجامعات بتلك الاستقلالية إلا أن ترك الحرية للجامعات الخاصة في تحديد المصروفات التي تختص بها كل جامعة ما بين مصروفات معلنة وأخرى غير معلنة بشكل تحدياً يلقى بظلال من الشك حول قدرة هذه الجامعات على تحقيق الغايات المنشودة منها مستقبلاً

وهنا فإن البحث بالإضافة إلى لوائح الرقابة والمتابعة والمساءلة المعتمدة والمقررة قانوناً لهذه الجامعات الخاصة فإن البحث يقترح آليات جديدة للمساءلة والمحاسبة تتمثل فيما يلي:

١ـ المساءلة الشعبية "أولياء الأمور":

بأن تتاح الفرصة لأولياء الأمور الذين يلتحق أولادهم بهذه المؤسسات بأن يحاسبوا تلك الجامعات محاسبة شاملة تشمل مستوى الأداء الأكاديمي، ومستوى الخدمات المقدمة، ومستوى الجودة بداخل هذه المؤسسات إجمالاً.

٢ـ مساءلة منظمات المجتمع المدني

يقترح البحث أن تقوم مؤسسات المجتمع المدني بدور مهم يتمثل في متابعة الجامعات الخاصة للتأكد من معايير العدالة والحيادية وتكافؤ الفرص، وعدالة الفرص التعليمية المتاحة للجميع داخل هذه المؤسسات، بل والتأكد من كون هذه الجامعات الخاصة داعمة لأمن المجتمع واستقراره، وليست ذات توجهات خاصة تخل بالأمن المجتمعي المصري.

٣ـ مساءلة الواقفين والرعاة والمانحين.

تعتمد الجامعات الخاصة في تمويلها على الوقف الذي يخصصه البعض لإنشاء جامعات خاصة أو المساهمة في تمويلها.

وكذلك بعض الرعاة الذين يخصصون مقررات مالية كبيرة لتمويل التعليم الجامعي الخاص كنوع من أنواع الكفالة المجتمعية أو النظرة الاستثمارية البحتة، وكذلك المانحين سواء أكانوا أفراداً أو مؤسسات أو شركات مصرية أو أجنبية حسب اللوائح المعمول بها.

كل هؤلاء من حقهم متابعة الجامعات الخاصة، ومساءلة إدارتها ومحاسبتهم بل والتدخل الفوري التعديل السياسات الإدارية والمالية الخاطئة إن لزم الأمر، وهذا التوجه يتوافق مع ما يتتبع في دول أوربا الشرقية فحسب (**DANIAL LAVY, 2014**) يتكون في أوربا الشرقية اتحاد للملاك والرعاة والواقفين والمانحين يتولى مهام مساءلة ومحاسبة الجامعات الخاصة وبتدخل تدخلاً مباشراً في تعيين أدائها، وتعديل سياستها وتعيين إجراءات الالتحاق بها حسب أسهم المشاركة في هذه الجامعات الخاصة[٦٠].

٤ـ مساءلة وسائل الإعلام المعتمدة:

ويقصد بذلك أن يكون وسائل الإعلام الرسمية المملوكة للدولة مقروءة أو مسموعة أو مرئية على تنوعاتها محاسبة ومتابعة للجامعات الخاصة داعمة للممارسات الجيدة بها وناقدة للواقع السلبي، ترسيخاً لمبدأ التواصل الفعال مع كل المؤسسات الخاصة والحكومية لدعم أمن الوطن واستقرار نظامه التعليمي الذي هو صمام الأمن الشامل في المجتمع.

سابعاً: متطلبات تطبيق الرؤي المقترحة:

قدم البحث تصوراً مقترحاً للارتقاء بالتعليم الجامعي الخاص بمصر في ضوء الاتجاهات الحديثة لخصخصة التعليم الجامعي، إلا أن تفعيل هذا التصور المقترح يتطلب ما يلي:

١- بناء آليات جادة وواقعية للشراكة ما بين التعليم الجامعي الحكومي والتعليم الجامعي الخاص بما يؤكد التوجه العام لكليهما.

٢- التأكيد على سبل وآليات الارتقاء بمبادئ تكافؤ الفرص وعدالة التعليم وإتاحته للجميع على حد سواء.

٣- إصدار القوانين والتشريعات الجديدة والتي تضمن تحقيق الرؤى الحديثة المقترحة للتعليم الجامعي الخاص.

٤- أن يكون هناك ارتباط وثيق جداً بين متطلبات سوق العمل ونوعية الدراسة في تلك المؤسسات الجامعية الخاصة.

٥- التحرر من البيروقراطية واللوائح الجامدة وفلسفة الشك تجاه الجامعات الخاصة وإتاحة الفرصة كاملة لها للتعبير عن نفسها في إطار من الثقة التامة فيها.

٦- إيجاد آليات لتعيين أعضاء هيئة التدريس بتلك الجامعات بشكل ثابت بعيداً عن انتدابهم من المؤسسات الجامعية الحكومية، أو انتدابهم بشكل دائم في تلك المؤسسات ضماناً للاستقرار الأكاديمي في الجامعات الخاصة.

٧- التأكيد على آليات استيعاب جميع الراغبين في الالتحاق بالتعليم الجامعي الخاص طبقاً لميولهم واختياراتهم الذاتية وذلك في ظل تنامي الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي مع عجز الحكومات عن تلبية تلك الاحتياجات في مؤسساتها الجامعية العامة.

٨- الانفتاح المحسوب والمقنن على التجارب العالمية في مجال خصخصة التعليم.

ثامناً: معوقات يتوقع أن تقابلها الرؤية المقترحة:

هذا التصور المقترح يتوقع له أن يقابل مجموعة من الاعتراضات قد تعيق تطبيقه مستقبلاً وتتمثل في:

١- اتهام الدولة بالانهزامية تجاه مؤسسات التعليم الجامعي الخاص والتخلي عن التزامها الدستوري بتوفير التعليم الجامعي العام لكل الطلاب في ضوء مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص.

٢- اتهام الدولة بأنها تخلت عن الفقراء من الطلاب وقدمتهم فريسة سهلة للأوضاع الاقتصادية الصعبة باعتبارهم غير قادرين على مواصلة التعليم ومن ثم أصبح التعليم للأثرياء فقط وكأن مصر عادت إلى الوراء مائة سنة لعصور الاستعمار والاستبداد والطبقية.

٣- التشدق بالرؤى الداعمة للعدالة والحيادية وتكافؤ الفرص ما هي إلا شعارات ترفعها الجامعات الخاصة لتتجنب الهجمة المجتمعية الشرسة الرافضة لوجودها أصلاً.

٤- اتهام الجامعات الخاصة بكونها غير وطنية التوجه إذ جاءت من الخارج لتفرض نظاماً تعليمياً جامعياً جديداً بعيداً كل البعد عن دعم قيم المواطنة والانتماء للوطن والحفاظ على الهوية.

٥- اتهام التعليم الجامعي الخاص بأنه يستقطب الطلاب الأثرياء فقط دون الاهتمام بقدراتهم أو استعداداتهم للالتحاق بالكليات المختلفة مما يضخ كل عام أعداداً مهولة من الطلاب لسوق العمل وهم لا يملكون أي مهارات فعلية تؤهلهم لذلك إلا كونهم أثرياء فقط، ولهذا السبب نرى المواقف العدائية لنقابتي الأطباء والصيادلة تجاه الجامعات الخاصة ورفضها الاعتراف بخريجيها في نقابتهما المهنيتين.

ولهذا فإن البحث إجمالاً يبرز التوصيات التالية:

١- استحداث سياسات إدارية عصرية تعالج المعوقات السالفة الذكر.

٢- التأكيد على وطنية التعليم الجامعي الخاص ودوره الملهم الداعم لاستقرار وأمن الوطن.

٣- إقناع المجتمع يكون التعليم الجامعي الخاص هو الأقدر على أن يقدّم لسوق العمل مخرجات عصرية تتمتع بأعلى درجات الاستعداد والكفاءة.

٤- تبنى مبادرات تطوعية مجتمعية فاعلة ترسخ التوجه الإنساني لهذه الجامعات بعيداً عن صورة الربحية المطلقة التي يرفضها المجتمع.

٥- وأخيراً بناء جسور من التعاون بين الجامعات الخاصة والحكومية لأننا جميعاً أبناء لوطن واحد هو مصر.

مراجع البحث

١. علي صالح جوهر، ميادة محمد الباسل: **الاستثمار الأمثل في تمويل التعليم**، المكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠١٥، ص ٢٧.

٢. ستيفن ج. كليس: العدالة وتكافؤ الفرص في التعليم: حالة منظمة اليونيسيف والحاجة إلي حوار مشترك، **مستقبليات**، مج ٤٤، ع٣، مكتب التربية الدولي، جنيف، سبتمبر ٢٠١٥، ص٥١٩

3. William C.Smith: Public vs.Private schooling as route universal basic education: A comparison of China and India, International Journal of Education Development 46 (2016) P, 153.

٤. نور الدين الدقي: تمويل التعليم العالي في الوطن العربي, **المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسئولي عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي**, المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم, الإسكندرية, ٢٢ : ٢٦ ديسمبر, ٢٠١٥, ص٤٥ .

٥. عمرو حامد محمد عيسي: دعم تكافؤ الفرص التعليمية ودوره في إصلاح التعليم الأساسي بمصر, رسالة دكتوراه غير منشورة, كلية التربية, جامعة دمياط, ٢٠١٢, ص ١٩١

٦. هشام يوسف مصطفى: دراسة تحليلية لبعض القوى الثقافية الموجهة لإنشاء الجامعات الخاصة في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، بالعريش، جامعة قناة السويس، ٢٠٠٠م, ص ١٦٦

٧. محمد صبرى حافظ: تفعيل دور القطاع الخاص فى التعليم الجامعى- تصور مقترح، **مؤتمر "مستقبل التعليم فى مصر بين الجهود الحكومية والخاصة**، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٥: ٢٦، يونيو ٢٠٠٢.

٨. وائل وفيق رضوان: التعليم العالى الخاص فى مصر – دراسة تقييمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة، ٢٠٠٧.

٩. فتحي رجب أحمد علي: العلاقة بين الإصلاح المجتمعي وخصخصة التعليم الجامعي في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة دمياط، ٢٠٠٨, ص.ص ١٥٧ : ١٥٩

10. Linda lumsden: Trends and Issues: Relationships with community, 2002, eric. www.uregon. Edu/ T rendsissues.

11. Van Fleet: Adisco nnect between motivation and education needs, bublic private partner shis in education, New actors and modes of govemance in agloblizing worled, 2012.

١٢. سامى محمد ملحم: **مناهج البحث فى التربية وعلم النفس**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٥، ص٢٩٨

١٣. البنك الدولي: **تقرير عن التنمية في العالم - الدولة في عالم متغير**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، يونيو ١٩٩٧, ص٧٧.

١٤. ستيفن ج. كليس: العدالة وتكافؤ الفرص في التعليم، **مستقبليات**، مج ٤٤، ع ٣، مكتب التربية الدولي، جنيف، سبتمبر ٢٠١٤، ص٥١٨.

١٥. المرجع السابق، ص٥٢١.

16. Levy Daniel: How south Africa Epitomizes The global surge in commercial private higher education, working paper state university of

New York. Al bany, prepared by The program for research on private higher education 2002. P.28

١٧. علي صالح جوهر: **تمويل التعليم العالي العام والخاص، توجهات عالمية وعربية معاصرة**، دار الجوهرة للطبع والنشر، القاهرة، ٢٠١٦, ص٢٠ .

١٨. فاروق فلية, أحمد الزكي: **معجم المصطلحات التربوية**, دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر, الإسكندرية, ٢٠٠٤, ص١٩٧

19. Galbraith, K: Towards quality private Higher Education in central and Eastem Europe, Higher Education in Europe, Vol, 128. No. 4, 2003, P.P 540 : 542

٢٠. أنطوان حبيب رحمة: دور التعليم العالي الخاص في تنمية التعليم العالي بدول الخليج، **المؤتمر التربوي الثاني، خصخصة التعليم العالي والجامعي**، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، عمان، ٢٣: ٢٥ أكتوبر ٢٠٠١، ص ص ٢٦٣: ٢٦٤.

٢١. المجالس القومية المتخصصة: **موسوعة المجالس القومية المتخصصة (١٩٧٤-١٩٨٩)**، المجلد السابع، مطبوعات المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجي، القاهرة، ١٩٩٠, ص٥٣ .

٢٢. الجريدة الرسمية: قانون رقم (١٠١) ١٩٩٢، ع ٣١، بتاريخ ١٩٩٢/٧/٣٠، مادة "٢".

٢٣. تودري مرقص حنا: موقف الرأي العام من إنشاء الجامعات الخاصة في مصر, **المؤتمر السنوي التاسع, التعليم العالي بين الجهود الحكومية والأهلية**, كلية التربية, جامعة المنصورة, ٢٢ : ٢٣ ديسمبر ١٩٩٢, ص ص ٥١ : ١٠٧

٢٤. علي صالح جوهر: ميادة فوزي الباسل: **الاستثمار الأمثل في تمويل التعليم**، المكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠١٥م, ص.ص ١٢٦: ١٢٧

٢٥. أسامة حسين باهي: المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية على التعليم الجامعي في مصر خلال النصف الثاني من القرن العشرين، **التربية**، ع ١٠٣، كلية التربية، جامعة الأزهر، أكتوبر، ٢٠٠١م, ص٦٣

٢٦. جمال الدهشان: **التعليم الجامعي الخاص**، دار الكتب الجامعية, شبين الكوم, ٢٠٠٩م، ص ص١٠: ١٧.

٢٧. علي صالح جوهر، ميادة الباسل: الاستثمار الأمثل في تمويل التعليم، **مرجع سابق**، ص ص ١٣١: ١٣٢.

٢٨. جمال الدهشان: التعليم الجامعي الخاص، **مرجع سابق**، ص ص١٨: ١٩.

٢٩. الجريدة الرسمية: قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩ لسنة ٢٠٠٢، باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢، بشأن إنشاء الجامعات الخاصة، مادة ١٧، ١٨.

٣٠. ياسر ميمون عباس أحمد: دراسة تقويمية لبعض الجامعات الخاصة في مصر في ضوء معايير الجودة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنوفية، ٢٠٠٦م, ص ٢٩

٣١. الجريدة الرسمية: قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩ لسنة ٢٠٠٢، **مرجع سابق**، ص ١٣.

٣٢. الجريدة الرسمية: قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩ لسنة ٢٠٠٢، **مرجع سابق**، ص ١٤.

٣٣. الجريدة الرسمية: قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩ لسنة ٢٠٠٢، **مرجع سابق**، مادة ١٥، ص ١٣.

٣٤. فيليب ج. ألبتاش: التعليم العالي الخاص قضايا ومتغيرات من منظور مقارن، **مستقبليات**، مج ٢٩، ع٣، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، ١٩٩٩, ص ٣٣٦
٣٥. قانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢م، بشأن الجامعات الخاصة، **مرجع سابق**، مادة ٥.
36. Elkafass, I. S. (1999): A case study of new private university in Egypt, ph.D., Bowling Green State University, P. 67.
٣٧. جمال الدهشان: التعليم الجامعي الخاص، **مرجع سابق**، ص ص ٨٢: ٨٣.
38. Edmundes Jasinskes: Assesment of Investment in Higher Education: State Approach, Procedia- ?Sociaal and behavioral 191, (2015), P. 336.
٣٩. جمال الدهشان: **التجديد في التعليم الجامعي**, دار قباء للطباعة والنشر, القاهرة, ٢٠٠١, ص ١٧٠
٤٠. جاند هيالا ب. ج. تيلاك: تخصيص التعليم العالي، **مستقبليات**، مج ٢١، ع ٢، مركز مطبوعات اليونسكو بالقاهرة، ١٩٩١، ص ص ١٦٣: ١٦٥.
٤١. علي صالح جوهر، ميادة محمد فوزي الباسل: الاستثمار الأمثل في تمويل التعليم، **مرجع سابق**، ص ص ٧٢: ٧٣.
42. Demographic Change and Japanese private universities, (http://www.education.org/20/28.html), 5/4/2016.
43. Akito Arima: The future of higher Education in Japan, (www.una.Edu/ny/publicelecutures/arima-pdf), 5/4/2016.
44. Taizo Yakushiji: Changes in Japan's Higher Education System, (www.Japan.um.org/intpado.c/documentsopcitv/iapan006054.pdt), 6/4/2016.
٤٥. بيومي محمد طحاوي: **التربية المقارنة ونظم التعليم**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٣٢٥.
46. http://epforum.net/archive/index.php?t.390.html.
47. James Todey: The future of Higher Education. Seven Straws in The Wind Buckingham 25, The Futuer of higher Education institute of economic affairs, 2002. (http://ncl.Ac.Uk.Egwest/pdf/Buck25pdf), 8/4/2016.
48. Funding Higher Education in England, How the HEFCE Attraction its funds February 00107, Guide. (www.planning.Ed.Ac.Uk/shefe/HEFCEGood7pdf), 8/4/2016.
٤٩. فتحي رجب أحمد علي: العلاقة بين الإصلاح المجتمعي وخصخصة التعليم الجامعي في مصر، دراسة مستقبلية، **مرجع سابق**، ص ٢٠٧.
50. Osipian, A.: Corruption in Russian higher education asreflected in the media, education resources information center (ERIC), us Department of education, (http://www.eric.ed.gov), 8/4/2016.

٥١. أرارات ل. أوسيبيان: الضمانات والاختبارات والقروض والخصخصة، هل ستسهم جميعاً في محاربة الفساد في التعليم العالي الروسي، **مستقبليات**، مج ٣٩، ع ١، مارس ٢٠٠٩، ص ٨٠.

52. Osipian, A.: Political corruption of Russian doctorates. paper presented the American sociological Association (ASA). San Francisco. CA. August 10. 2004, PP. 17: 20.

٥٣. أوسكار اسبيتوزا، لويس جونزاليز: الالتحاق بالتعليم العالي في شيلي، تحليل للتعليم الحكومي مقابل التعليم الخاص، ترجمة: دعاء شراقي، **مستقبليات**، مج ٤٣، ع ٢، يونيو ٢٠١٣، مكتب التربية الدولي، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، ٢٠١٣، ص ص ٣٢١: ٣٢٤.

54. Bruce Johnstone and Preeti Shroff-Mehta: "Higher Education Finance and Accessibility: An International Comparative Examination of Tuition and Finance Assistance Policies," in Heather Egging, ed, Higher Education Reform. London: Society for Research into Higher Education, 2001 (forthcoming). http://www.gsa.buffalo.edu/org/IntHigherEdFinance.

٥٥. محمد شمس الدين زين: كلفة التعليم الجامعي وتمويله "دراسة تحليلية"، **مجلة البحث في التربية وعلم النفس**، كلية التربية، جامعة المنيا، مجلد ١٥، العدد ٢ أكتوبر ٢٠٠٢، ص ٢١٧.

56. Gsivalingam: Privatization of Higher Education in Malaysia, The New Economic Policy, 1990-2010, Monash University Malaysia, 2014, P. 88.

57. George M. Dennison: An unheralded Trend in Public Higher Education, Innovative Higher Education, Vol. 28, No. 1, Fall 2003, P 27.

58. D. Susanti: privatization and Marketization of Higher Education in Indonesia: The Challenger foe Equal and Academic Values, Published online: 4 may 2016, Springer Sciencet Business Media B.V. 2016.

59. IVETA Silov A: Youth protests Against Education Privatization Reforms in Post-Soviet States, European Education, Vol. 46, no, 3, (fall, 2014), PP. 75-78.

60. DANIEL LEVY: Evolving Privatization in Eastern and Central European Higher Education, European Education, Vol, 46, no. 3, (fall 2014), PP. 7: 14.